الفصل الثاني

النسيج الاجتماعي السوداني

لوحة فنية رائعة بريشة الفنانة القديرة رانية عمر، عرضت في معرضها في هولندا العام ٢٠١٧م، تعبر عن خمسة ألف قرية أحرقت في دارفور.

من أقوالهم: «إنني إنسان فقط لأنك إنسان، إذا قوضت إنسانيتك فأنا أهين نفسي».

هكذا تفكك النسيج الاجتماعي في عموم السودان، وما إقليم دارفور إلا مثال حي. لذلك دعنا نغوص في سطور هذا الفصل لنرى الحقائق المجردة.

١- المقدمة:

في البدء سوف استخدم كلمة السودان في هذا الفصل على وجه الخصوص، لسببين إثنين أولهما: لم أجد إحصائيات جديدة بعد إنشقاق الدولة السودانية إلى دولتين في العام٢٠١١م، لتبين لنا تفاصيل التركيبة الإثنية في كلا القطرين. والسبب الثاني هو، أن كلا القطرين يحملان إسم السودان، يفصل بينهما كلمة «جنوب»، «جمهورية جنوب السودان»للشق الجنوبي و«جمهورية السودان» للشق الشمالي. أضف لذلك أن كثير من شعوب الدولتين يعاودهم الحنين والأمل في الوحدة مرة أخرى.

من هذا المبدأ، فالسودان بلد المليون ميل مربع – طبعاً قبل الإنشقاق إلى دولتين – يعد قارة بذاتها من حيث التنوع الهائل للمكونات الاجتماعية البشرية التي تسكن داخله. لذلك تشير الإحصائيات المتوفرة أن تعداد مكونات السودان الاجتماعية تصل إلى ٥٦ مجموعة عرقية مختلفة و٥٩٧ قبيلة، يتحدثون ما يفوق ١١٠ لغة[١]. وفي مصادر أخرى، يقدر حجم التكوين الإثني في السودان بحوالي ستمائة (٦٠٠) جماعة عرقية ولغوية[٢]. أضف لهذا التباين الكبير بين مناخات الدولة، إذ تتراوح ما بين الصحراء الجرداء في أقصى الشمال إلى الغابات الإستوائية في الجنوب. ومن سواحل البحر الأحمر في الشرق إلى سلسلة ومرتفعات جبلية في الغرب، كل هذه التباينات الجذرية أدت إلى اختلاف في نمط الحياة. وهذا التعدد القبلي والاختلاف المناخي، يؤكدان لنا التعدد الثقافي إقليمياً ومحلياً.

(1)Natsios, Andrew S. (2012) Sudan, South Sudan and Darfur: What Everyone Needs to Know. New York: Oxford University Press. P10

(٢) روبرت أو كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، مراجعة حلمي شعراوي، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٨م) ص ٢١.

رغم هذا التعدد الإثني واللغوي، إلا أن السودان يُشهد له بالمصاهرات المنتشرة بشكل واسع جداً بين قبائله المختلفة، خاصة وسط الحزام العرضي للبلاد، فأصبح من الصعوبة بمكان أن تجد نقاءً قبلياً خالصاً[1]. الجدير بالذكر أن المصاهرات بين القبائل بدأت بصورة ملحوظة، بعد دخول الاستعمار التركي/ المصري في السودان العام ١٨٢١م الذي بذر بذور ضم الممالك والسلطنات، التي كانت مستقلة بذاتها، في دولة واحدة، سُميت لاحقاً بالسودان. ويبدو أن التزاوج بين القبائل المختلفة، داخل الإقليم الواحد قد تعدت الحدود الإقليمية إلى داخل الأقاليم السودانية الأخرى. وبالتالي توسعت وتيرة التزاوج بين القوميات المختلفة، إلى أن وصلت قمتها في أواسط ثمانينات القرن الماضي، حتى ظنّ كثير من الذين يهتمون بشئون القوميات السودانية، أن السودان مقبل على تكوين قومية واحدة متماسكة. ويبدو من تلك المصاهرات أن النسيج الاجتماعي – الإشارة هنا على الجزء الشمالي من البلاد – كان يسير في طريق التماسك التكاملي بفضل عامل المصاهرة. أيضاً يمكن أن نستنتج، أن التوسع في التعليم الحديث، الذي شمل كل الأقاليم، إضافة إلى عاملي اللغة العربية والدين الإسلامي المشترك بين القوميات الشمالية، قد عملت ثلاثتهم – بعيداً عن السياسة - على إزاحة ساتر القبلية بين المجتمعات مما أدّى إلى التوسع في المصاهرات. الضرورة تقتضي أن نذكر هنا، أنه يمكن أن نسمي المصاهرات مع القبائل الجنوبية، على أنه تزاوج في اتجاه واحد، أي زواج الرجل الشمالي بإمرأة جنوبية. العامل الأساسي في تحديد هذا الاتجاه الواحد هو الدين الإسلامي، إذ أن المسلمين لا يزوجون بناتهم لغير المسلم. ومعنى هذا، أن العرق وما يسمى بالعبودية لم يكن لهما الدور الكبير.

(١) صحيفة الراكوبة الإلكترونية بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٣م. كذلك على الرابطة الإلكترونية http://www.sudanforum.net/showthread.php?t=194547

هذا النسيج الاجتماعي الذي شمل كل أقاليم البلاد، والذي وصفناه بالحميد، بدأ يتفكك وبصورة مرعبة وصلت قمتها في عهد نظام الجبهة القومية الإسلامية، مما يستدعي عمل تدابير حكيمة لعلاجها قبل أن تقود إلى المزيد من الإنشطارات في الدولة الشمالية نفسها. وكذا تقع أيضاً المسئولية على مواطني دولة جنوب السودان أن يتداركوا هذا الأمر عاجلاً. الجدير بالذكر هنا، أن تفكك النسيج الاجتماعي قد بدأ مع الحروبات الأهلية التي أخذت طابعاً عنصرياً. فقد ثبت لاحقاً أن ما كان يسمّى بالنهب المسلح في دارفور منذ العام ١٩٨٦م، ما هو إلا بداية – تحريض – لحرب أهلية استهدفت قبائل غير عربية بعينها بدءً بقبيلة الفور، بمعنى آخر، قتال بين العرب المستجلبين والقبائل الإفريقية الأصلية[١]. أيضاً شهدت تلك الحقبة التاريخية سياسة حكومة الصادق المهدي، التي سلحت فيها القبائل العربية في جنوب كردفان – المسيرية على وجه التحديد – دون قبائل النوبة المجاورين لها. تدل كل هذه بشكل جليّ على تأجيج النعرات العنصرية بين القبائل المجاورة لبعضها البعض. هناك رأي ثالث يرى أن إهمال الحكومات – حكومة الجبهة القومية الإسلامية خاصة – وتجاهلها لإستئصال الأمراض الوبائية القاتلة في شرق السودان، القصد منه القضاء على عنصر البجا في الشرق، وهذا بدوره أدى إلى نمو نوع من الغبن تجاه المركز الحاكم.

كل هذه الأسباب وغيرها غير مرئية، أدت إلى تدني حالات الزواج بين الإثنيات المختلفة بدرجة ملحوظة في فترة حكم الجبهة القومية الإسلامية الحالية. لذلك نلاحظ أن النسيج الاجتماعي الذي أصبح ينمو ويتطور إجابياً، قد بدأ في الاضمحلال، مما يستدعي رتقه بطرق علمية، واضعين في الإعتبار أن هذا

(١) أبكر محمد أبوالبشر، دولة التعاقد الاجتماعي في السودان: ليست خياراً بل ضرورة، (القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٥م). صفحات ٤٨١ – ٥١٢.

الرتق لهو من مصلحة الجميع من دون عزل لأحد، لأن استمراريته يعني بالتأكيد ضعف الكل وفناء الكل.

لذلك سوف نسعى بقدر المستطاع توضيح ما توصل إليه تفكك النسيج الاجتماعي السوداني، وما يمكن أن ينتجه في حالة رتقه بأسس سليمة.

٢- أصول الإثنيات السودانية:

أود أن أشير هنا - قبل الخوض كثيراً في سطور الكتاب - إلى مسألة مهمة، وهي مفهوم مصطلح «النخبة النيلية الشمالية». إذ يجب أن يُفهم هذا المصطلح في إطاره الحقيقي وهو، أن الظرف التاريخي قد أتاح الفرصة لفئة محددة - (المتعلمين) من إقليم سوداني محدد (الشمال النيلي) - بأن ترث السلطة السياسية في البلاد من المستعمر البريطاني، لذلك يحق أن نسميها بـ«النخبة النيلية الشمالية الحاكمة». قامت هذه النخبة على بلورة وتبنى أيديولوجية لإقصاء الآخر، ومن ثمّ نمّت هذه الأيديولوجية بفضل البيئة الاجتماعية السودانية – أغلبية مسلمة – مما ساعد معتنقوها أن يستمروا في التمسك بزمام السلطة. المهم في الأمر أن فلسفة الإقصاء قائمة على مبدأ عدم الإعتراف بالحريات، وبالتالي فإن الإقصائيين لا يؤمنون بالديمقراطية كأسلوب للحياة والحكم. لذلك نجد – تاريخاً - أن منهج الإقصاء في السودان قد أخذ عدة أوجه، بدءً من سودنة الوظائف في الفترة الانتقالية من حكم المستعمر. فلجنة السودنة التي كونها المستعمر جميع عضويتها كانت من النخبة النيلية الشمالية، فأقصوا الآخرين – مناطق السودان الأخرى – بحجة أنهم لم يتلقوا التعليم الحديث المطلوب لتسيير دفة الحكم، فاستولت هذه المجموعة الإقليمية على أكثر من ثمانمائة (٨٠٠) وظيفة حكومية عدا ستة (٦) وظائف فقط خصصت للإقليم الجنوبي.

ثانياً، أخذت سياسة الإقصاء طابعاً آخراً، وهو تصدير أبناء الإقليم الشمالي

للترشح للبرلمان في الأقاليم النائية من العاصمة، خاصة غرب السودان.

ثالثاً، تطور الأمر إلى تفرقة مواطني الدولة الواحدة على أسس الدين والعرق، ومن ثمّ صناعة الحرب الأهلية الأولى في الإقليم الجنوبي منذ ما قبل الاستقلال.

رابعاً، تمّ تطبيق سياسة«فرق تسد» في بقية أقاليم السودان، خاصة في إقليم دارفور، إذ قسمت هذه السياسة الرعناء المواطنين على أساس عرقي بين عرب وغير عرب، وحرضت بينهم فأشعلوا حروبات قبيلية لم تنج منها قبيلة واحدة. الشاهد في الأمر، أنني ما زلت اعتقد جازماً أن وسائل الإقصاء لم تكتمل بعد، طالما أن هذه الأيديولوجية ما زالت موجودة وتعمل باستمرار على خداع المواطنين، بأن معتنقوها هم الأفضل تعليماً، وذوي الأصل العرقي العروبي والإسلامي – وهو إدعاء باطل – لذلك يدعي معتنقو هذه الأيديولوجية بأنهم الأجدر لإدارة شئون الدولة.

في الواقع أدت سياسات الإقصاء هذه، إلى عدم خلق أمة سودانية موحدة منبثقة من التنوع العرقي الغزير، بل أدى هذا الإدعاء الكاذب إلى الشتات المدمر. ولا ندري مايخبئه المستقبل السياسي لهذه النخبة، خاصة عندما نعلم من الماضي القريب، أن حكام السودان منذ الاستقلال، قد ساهموا في التخطيط والتنفيذ لقتل المواطنين المدنيين، من الشرق والشمال والغرب والجنوب والوسط، مستخدمين في ذلك آلة الدولة العسكرية والأسلحة الكيمائية والنفايات الكيمائية المدفونة في غرب النيل التي تسببت في أمراض السرطانات القاتلة في أهل الإقليم الشمالي ذاته.

لذلك تعد «النخبة النيلية الشمالية الحاكمة»، على أنها منظومة أيديولوجية، تكونت تحت ظرف تاريخي معلوم، من مجموعة إقليمية محددة نالت حظاً معتبراً

من التعليم الحديث – آنذاك – وكذا خبرة سياسية وإدارية نتيجة لقربها وتعاونها مع المستعمر الأجنبي. فالأصل الجهوي لهذه النخبة هو الإقليم الشمالي. لذلك تأتي ضرورة ذكر الإقليم الشمالي، من منطلق تاريخي، حيث أن المؤسسين لهذه المنظومة الأيديولوجية من منسوبي هذا الإقليم. الجدير ذكره أن هناك أعداد كبيرة من الانتهازيين من مختلف أقاليم السودان، يلهثون وراء السلطة والمال بالطرق السهلة، لذا نلاحظ في العقود الأخيرة أن انضم إلى حظيرة النخبة النيلية الشمالية الحاكمة، أفراد كُثر من ذوي النفوس الضعيفة، ومع ذلك بقيت القيادة المخططة والنافذة في يد منسوبي الإقليم الشمالي. وبالتالي يمكن أن نقول أن حسبو عبد الرحمن، النائب الثاني الحالي للرئيس البشير، ينطبق عليه المثل العامي السوداني القائل «فلان مريس ومتيس».

من هذا المنطلق، فإن المقصود حصرياً في أي حديث لي في أي مكان وفي كل فصول هذا الكتاب ب«النخبة النيلية الشمالية الحاكمة» هو الأيديولوجية الإقصائية، وليس عرق أو قبيلة بعينها، وبالتالي نناشد القارئ الكريم بأن يدرك تاريخ السودان في إطاره الصحيح، دون أي تعصب عرقي أو قبلي أو ديني، الذي يؤدي إلى التفسير الخاطئ للإقصائية بالعنصرية.

ولتصحيح الأيديولوجية الإقصائية الخاطئة، سوف نستعرض هنا أصل الإنسان السوداني بالإضافة إلى آراء علماء الوراثة في هذا الصدد. فإستناداً إلى الدراسات التاريخية، هناك معلومة لا جدال فيها، مفادها أن أصل الإنسان من إفريقيا، بل غالب النتائج تشير إلى أنه من شرق إفريقيا، في المنطقة المعروفة حالياً بإثيوبيا، وهي تشمل عند المؤرخين القدامى، كل من دول إثيوبيا والصومال وإريتريا والسودان. ففي دراسة علمية بعنوان «مدى اتساق التنوع الوراثي الوطني مع جغرافيا وتاريخ السودان» لباحثين سودانيين من معهد الأمراض المستوطنة

والأكاديمية الوطنية السودانية للعلوم، قُدمت هذه الدراسة في شهر مايو العام ٢٠١٣م، للنقاش الأكاديمي في حضرة، بروفيسر محمد أحمد الشيخ، مدير جامعة الخرطوم، والذي أدار الحلقة الدراسية ووصفها بالعلمية والدقيقة. وهي دراسة تطبيقية على المجموعات والهجرات البشرية في السودان، وذلك بتحليل الحمض النووي (DNA)، لدراسة التركيبة الوراثية للمجموعات وعلاقاتها ببعضها البعض وأصولها. قدم الدراسة الدكتور هشام يوسف حسن، الباحث في مركز الأمراض المتوطنة بجامعة الخرطوم واختصاصي علم الوراثة والأحياء الجزيئية. إذ قال من ضمن حديثه، «مثلاً نحن اعتمدنا على تحليل الحمض النووي لمعرفة الخارطة الجينية للمجموعات الإثنية السودانية (القبائل) عبر الكروموزوم الذكري الذي لا يُورث إلا للأبناء الذكور والميتوكوندريا الأنثوية التي تورثها الأم لأبنائها من الذكور والإناث على حدٍ سواء، ولأن الأنثى ليس لديها كروموزوم ذكري لذا لا نعرف من أين جاء أبوها، لكنا نعرف بسهولة (من وين جاءت أمها) عبر تحليل الميتوكوندريا الأنثوي، وبالتالي نرجو أن لا يستغرب البعض عندما نقول إننا وجدنا علاقات قُربى وراثية (جينية) بين المسيرية (قبيلة آسيو أوروبية) والدينكا (قبيلة نيلية) لأنهم بتزاوجهم ومصاهراتهم انتقلت جيناتهم ومُعلماتهم الوراثية إلى بعضهم البعض، وهذا الأمر ينطبق على كثير من القبائل السودانية. على سبيل المثال لا الحصر العلاقات الجينية بين النوير والعركيين وبين الجعليين والدينكا والفور والزغاوة والمساليت من جهة، والنوبيين في الشمال من جهة أخرى، هي علاقات مُثبتة علمياً ومختبرياً. على سبيل المثال، في مناطق الجعلييين، أخذنا عينات عشوائية من أربع مناطق هي (المتمة، المحمية، الحُرة، كبوشية) فوجدنا أنهم يحملون (٩) مُعلمات وراثية مُختلفة؛ فمنهم من يحمل جينات نيلية، هوساوية،

بجاوية وحبشية (اثيوبية) مما يدل على الثراء والتنوع داخل المجموعة الواحدة، دعك بين المجموعة ونظيراتها، وهذه ميزة نسبية.»

كشفت هذه الدراسة عن صلة قربى جينية بين النوبيين والفور والبرقو والزغاوة، أما الجعليون فإن بعضهم يحمل جينات مثل جينات الهوسا والفولاني، فيما يحمل بعضهم الآخر جينات كجينات النيليين (الدينكا والنوير والشلك). وأكدت الدراسة إنتفاء النقاء العرقي تماماً في السودان، بل هناك روابط وأمشاج بين الكثير من الإثنيات، التي تظن أنها بعيدة جينياً عن بعضها البعض.

كما نفت الدراسة وجود عناصر وسلالات ذات جينات تشابه الجينات العربية، وعللت هذه النتيجة بسبب شح الدراسات الجينية لسكان شبه الجزيرة العربية مما يجعل المقاربة عسيرة، بينما لا يزال يعترك أهل ساس يسوس من اليمين إلى أقصى اليسار في خضم السياسة مما أدى إلى تشرذم أهل السودان.. كل حزب بما لديهم فرحين.. مما خلق نفوراً بين السودانيين فيما بينهم فظهر الاستعلاء النوعي بين أهل السودان. ففي ظل تلك العتمة المظلمة، يخرج علماء السودان ببحث علمي جديد، يؤكد مدى اتساق التنوع الوراثي الوطني مع جغرافية السودان.

وفي ذات الاتجاه أشار الدكتور هشام يوسف حسن، إلى أن الدراسة هي محاولة لربط المعلومات التاريخية بالمعلومات الأثرية واللغوية، منوهاً إلى أن الدراسات أشارت إلى أن (النوبة والبرقو والمساليت والزغاوة) من أصل واحد وكذلك الحال للقبائل النيلية الصحراوية. وذكر أيضاً أن هناك علاقة قوية بين النوبيين وقبائل البرقو والفور والمساليت، فضلاً عن العلاقة بين المسيرية والدينكا، إلى جانب العلاقة القوية بين قبائل الهوسا والمجموعة الأوروبية الآسيوية، والعلاقة بين العركيين وقبائل النوير في جنوب السودان. وذكر المشارك

الآخر في هذه الدراسة، بروفيسور منتصر إبراهيم الطيب، عالم الوراثة والأحياء الجزيئية والباحث بمركز الأمراض المتوطنة – جامعة الخرطوم، أن «كل الأدلة الوراثية (وهذا كلام قديم) تُشير إلى أن أصل الإنسان الأول من أفريقيا، ومن شرقها وعلى وجه الخصوص من السودان. أما الإنسان القديم جداً فهو من(إثيوبيا)، أما هجرة العرب (العكسية) إلى أفريقيا فهي حديثة نسبياً تمت عن طريق (سواكن ومصوع)، وهي هجرات قليلة جداً مُقارنة بتلك الهجرات الكبيرة والكثيفة من شمال وغرب أفريقيا إلى السودان.»

وفي إشارات أخرى لهذه الدراسة العلمية، أن هناك تقارباً بين أوروبا وإفريقيا، أكثر من أي قارة أخرى مما يدل على أنهما شيئ واحد، وهذا يدعم ما استنتجه ألان ويلسون بأن كل البشرية ترجع لأم إفريقية، اصطلح على تسميتها ب«حواء الميتوكوندريا». الشاهد في الأمر عندما نقارن نتائج هذه الدراسة العلمية مع تلك الإكتشافات الأثرية، نجدها قد أثبتت بلا منازع مدى اتساق التنوع الوراثي، للإنسان السوداني مع جغرافية وتاريخ السودان. وهي بذلك دراسة وثائقية للتراضي الوطني، من أجل سودان واحد موحد بلا تفضيل لعرق على آخر[1].

٣- المجموعات الإثنية المتعددة في السودان:

ترجح الدراسات التاريخية أن أقدم أثر للإنسان – حتى الآن - وجد في إفريقيا. فالشاهد في الأمر هنا، أن سكان السافنا في إفريقيا بلونهم الأسمر هذا، هم من أقدم السلالات البشرية. ثم أصبح لون السلالات خارج منطقة السافنا في شمال إفريقيا مثلاً، أقل سمرةً أو أقرب إلى اللون الأبيض، لكنهم سكان إفريقيون أصيلون. وهكذا تكونت أجناس إفريقيا، إذ ليس هنالك جنس إفريقي

(١) صحيفة الراكوبة الإلكترونية بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٣م. كذلك على الرابطة الإلكترونية http://www.sudanforum.net/showthread.php?t=194547

واحد. فإفريقيا قارة بها أجناس كثيرة، وهذه السلات البشرية القديمة هي التي كونت سكان الحبشة وسكان السودان بين وادي حلفا شمالاً ونمولي جنوباً والجنينة غرباً والبحر الأحمر شرقاً، وقد عُرِفت هذه السلالة – في السودان والحبشة – بإسم السلالة الكوشية. وبعد أن تم انتشار الإنسان في قارات العالم، وتكاثرت سلالاته حدثت هجرات لأسباب كثيرة من وإلى قارات العالم، وبخاصة قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوربا. هذه الهجرات خاصة تلك التي تعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد، قد أثرت كثيراً على تاريخ ولغات المنطقة – الحبشة والسودان وغرب النيل – ومن ثمّ على تكوين الإثنيات والقبائل الحالية.

التعرف على أصول سكان السودان الحاليين ذا أهمية قصوى، لأن الإستعلاء العرقي وما يتبعه من سياسات الإقصاء للآخرين، التي تختلقها وتمارسها النخبة النيلية الشمالية الحاكمة، كلها قائمة على نكران الذات وإدعاء الإنتماء العروبي. ففي قناعتنا الراسخة أن مثل هذا المسلك في مجمله، هو صراع الإنسان مع الإنسان للسيطرة على الآخر، مستغلاً في ذلك العروبة بإعتبارها – حسب إعتقاده – إثنية ذات مجد رفيع وهي ليست كذلك، وأن الإنضمام إليها يعطي المنسوبين إليها – المستعربين – مكانة اجتماعية أعلى على كل الإثنيات الأخرى، مما يتيح لهم فرصة السيطرة على كل البلاد. ومثل هذا الصراع الذي هو من أجل إثبات العروبة، هو في ذاته الذي يشكل أُسّ المشكلة السودانية. بالطبع لا غضاضة في تعلم لغة ما، طالما مهام اللغات الأساسية هي لتلقي العلم وتعليمه، فإذا كان تَعلُم اللغة العربية، في ذاك الزمان، مسألة ملحة من أجل فهم الإسلام على حقيقته، في المقابل يصبح تَعلُم اللغة الإنجليزية في عصرنا هذا، ضرورة حتمية لكل سكان العالم، ليس من أجل خاطر الإنجليز الذين كانت إمبراطيتهم لا تغيب عنها الشمس، بل من أجل التكنولوجيا الحديثة، التي تسيطر عليها أمريكا، لتفوقها على أية دولة أخرى في العالم في هذا المجال. لكن الشيئ الذي لا مبرر له هو إدعاء

السودانيين للإنتماء العربي عرقياً، والحديث السابق يبرهن علمياً، أن سلالات الإنسان السوداني، هي إفريقية خالصة بالرغم من المصاهرات من هنا وهناك، وبغض النظر عن لون بشرته، الذي يصبغه بلون خاص يميزه عن بقية شعوب العالم، وبالأخص التمييز الواضح في لون البشرة والبنية الجسمانية، اللتان تشيران إلى صعوبة، إن لم تكن استحالة مصداقية القول، بأن السودانيين من أصل سكان الجزيرة العربية. فالتغيرات المناخية والبيئية والهجرات، أدت إلى إنتاج القوميات الحالية من السلالات القديمة. فقبائل البجا المعروفة الآن هي أسلاف المِجَباري والتُرجلُدايت والبليميين[1]. فالمعلومات التاريخية توضح، على سبيل المثال أن حدود بلاد البجا تبدأ من الشمال من منطقة الصحراء الشرقية، الممتدة من الأقصر على النيل غرباً وحتى البحر الأحمر شرقاً، وجنوباً تمتد حتى منطقة السهل الشمالي للهضبة الإثيوبية، لذا من حق قبائل البجا القانوني والتاريخي التمسك بمثلث حلايب. وفي مواضع أخرى تشير المصادر التاريخية أن منطقة الصحراء الكبرى، كانت مأهولة بالسكان وتتمتع بكميات غزيرة من الأمطار، وكانت بها بحيرات وأنهار دائمة الجريان وغابات وغطاء نباتي غزير، مما يعني أنها كانت مأهولة بالسكان. فتاريخ السودان في كل مراحله مرتبط ارتباطاً وثيقاً، بالمناطق الصحراوية الواقعة إلى الغرب من النيل، كما أن قدماء سكان شمال السودان ينتمون إلى سلالة شعوب شمال إفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وكان لهم نفس لون البشرة الداكن مثل الأفارقة اليوم في جنوب الصحراء[2]. لذلك يوضح لنا التاريخ أن مجتمع قبائل شمال السودان، بلا استثناء، ينتمي إلى

(١) الدكتور/ أحمد إلياس حسين، السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية، الجزء الأول، (الخرطوم: فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثانية ٢٠١٢م) صفحات ٢٤ – ٣٢ و ١٠٤ – ١١٦.

(٢) المصدر نفسه.

النوباتيين الذين أتوا من الصحراء الغربية - حسب اتفاق المؤرخين -سواء من منطقة الواحة الخارجة المقابلة لصعيد مصر شمال غربي مدينة أسوان، أو من المناطق الصحراوية الواقعة جنوبيها. ويصدق هذا أنه لا تزال صلات سكان النيل حتى العصر الحديث قوية بالمناطق الغربية، ويتضح ذلك في تراث بعض القبائل في المنطقة، والذي ربط تحركاتهم من النيل، مثل تراث قبائل القرعان والتبو والتنجر. وفي موقع آخر يصف روبرت كولينز، مجموعات سكانية سودانية مسلمة بأنهم «أفارقة جاءوا منذ عهود سحيقة من الجنوب الشرقي، ليستقروا حول جبل (مرة) الضخم وسط دارفور (أرض الفور). وقد كان معظمهم فلاحين يتحدثون لغات النيو-صحراوية تربطهم لغوياً بالنوبة وب(الماساي) في تنزانيا[1]. إذاً هذا دعم آخر للزعم بأن سكان منطقة شرق إفريقيا، التي تمتد من الصومال جنوباً حتى أقصى شمال السودان، هم من أصول واحدة.

إذاً الشاهد في الأمر، أنه لم ترد في كل المصادر التاريخية التي وثقت للشأن السوداني أي ذكر لاجتياح القبائل العربية للأراضي السودانية، سواء أن كانت ذلك من أجل التبشير الإسلامي أو غيره. وكل المعلومات المتداولة والخاصة باجتياح القبائل العربية للسودان، قد استندت على الروايات الشفاهية المتداولة بين المجموعات المستعربة، فهذه المعلومات لا تعدو كونها قصص وروايات، لا تستند إلى وثائق ملموسة، وبالتالي تتناقص قيمتها المعلوماتية بمرور الزمن ومع كثرة الألسن المتناقلة للمعلومة. مثال ذلك يصعب تصديق المعلومة التي مفادها، أن أغلب القبائل السودانية تنتسب إلى العباس، عم النبي محمد (صلعم). فإذا كان الهدف أصلاً، هو الانتساب إلى نقاء الدم العربي القرشي، هذا يقودنا إلى السؤال الموضوعي التالي! وهو لماذا لا نجد أية مجموعة اجتماعية سودانية،

(١) روبرت أو كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، مراجعة حلمي شعراوي، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٨م) ص ٢٣.

تنسب نسبها لأبي جهل، الذي هو أيضاً عم النبي محمد (صلعم)؟. ففي إشارة موضوعية لتلك الهجرات العربية، يوضح د. أحمد إلياس حسين، «أن حملة العلم في الملة الإسلامية أكثرهم من غير العرب، وليس في الملة الإسلامية عرب حملة علم، لا في العلوم الشرعية ولا في العلوم العقلية، إلا في القليل النادر. وإن كان منهم العربي في نسبه، فهو أعجمي في لغته ومرباه ومشيخته، مع أن الملة عربية، وصاحب شريعتها عربي»[1]. فاللغة العربية في مفهوم تلك المجتمعات لم تعد لغة جماعة عرقية محدودة فقط، بل أصبحت لغة كل من يخاطبه الإسلام، وكل من يدخل الإسلام أو ينضم إلى المجتمع الجديد من غير المسلمين. فاللغة العربية بلورت هوية ذلك المجتمع الجديد. وداومت أغلب الشعوب داخل حدود الخلافة الإسلامية على التمسك ببعض عادات العرب، بإعتبار تلك العادات جزءً من مكونات الهوية الجديدة، أي الإسلام. معنى هذا، أن الذين دخلوا السودان من البوابة الشرقية والشمالية بغرض التبشير للديانة الإسلامية، لم يكونوا من العرب بل هم من العجم المستعربين – لا يحملون نقاء العرق العربي – وبما أن العرب لم يغزوا السودان في فتوحاتهم الإسلامية، يبرز السؤال الجوهري وهو، من أين جاء تنسيب الشماليين للعروبة؟ ويزيد د. أحمد إلياس حسين، توضيحاً في هذا الشأن بأن اللغة العربية كانت الرابط بين جميع المسلمين. فسكان جمهورية جنوب السودان ليسوا زنوجاً، بل هم في تصنيف علماء الأجناس شعوب نيلية وهي خليط بين العنصرين الزنجي والحامي. والزنوج يتواجدون في قليلٍ من المواضع في إفريقيا مثل بعض الأماكن في الغابات الإستوائية.

مما تقدم يبيّن لنا التاريخ أن سكان السودان هم من سلالات إفريقية أصيلة، دخلت عليها عناصر عربية من الجزيرة العربية، منذ ما قبل التاريخ الميلادي

(١) الدكتور/ أحمد إلياس حسين، السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية، الجزء الأول، (الخرطوم: فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثانية ٢٠١٢م).

بغرض التجارة، لما عرفت المنطقة بثراء مواردها، هذه الهجرات العربية كانت بأعداد قليلة، وحتى بعد ظهور الإسلام لم تحدث فتوحات إسلامية بجيوش كبيرة للسودان، وبالتالي فإن علماء الدين الذين أتوا للسودان للتبشير بالدين الإسلامي، لم يكونوا من العرب، إلا القلة. في دارفور وغرب السودان عموماً، كان المبشرين للدين الإسلامي من شعوب دول غرب إفريقيا، وعلى وجه الخصوص من قوميات الهوسا والبرنو والبرقو وهم أيضاً ليسوا بعرب. وبهذا يكون تكوين الإثنيات والعرقيات والقبليات لسكان السودان الحالية، هي نتاج لمصاهرات سكان السودان واثيوبيا الحالية وغربي النيل، مع تأثير ضعيف من هجرات الجزيرة العربية. لهذا عندما نتحدث عن التكوين العرقي والإثني والقبلي لسكان السودان، بالضرورة أن نضع في إعتبارنا تطور الإنصهار التاريخي التدريجي لسكان هذه المناطق الثلاثة. وعندما نشير إلى الإثنية، أي إلى خصائص ومواقف أولئك الذين يعتبرون أنفسهم، ويعتبرون من قبل الآخرين بأنهم يشكلون جماعة إثنية مختلفة، يعني ذلك أن هناك اتفاق عام، على أن الإثنية شكل من أشكال الوعى بالذات، حول المظاهر الثقافية ذات ديناميكية ولكنها محاصرة بالبعد الأيديولوجى، وبذا يعرف معظم علماء علم الاجتماع، الإثنية على أنها وحدة أو جماعة من السكان الرابط بين أفرادها، أنهم منحدرون من أصل واحد ويقطنون فى موقع جغرافى، ويشتركون فى اللغة وربما في الدين أيضاً[1].

٤- تاريخ حضارات السودان:

في هذه الفقرة من الكتاب، نود أن نشير إلى صلة العلاقات التجارية والاجتماعية المميزة، التي كانت سائدة وعامرة بين الممالك السودانية القديمة (المسيحية) والممالك الحديثة(الإسلامية)، والتي امتدت لأكثر من ألف عام، حتى نوضح للذين يؤججون للفتن العرقية والصراعات الدموية في

(١) المصدر نفسه.

السودان، إنما يفعلون ذلك عن جهل تام لماضي أجدادهم، وكذلك يفعلونه لعدم وعيهم لمستقبل أبنائهم.

من هذا المبدأ، وتحقيقاً للإستنارة العامة، وتأسيساً لنتائج الحفريات التي وجدت مؤخراً في بعض أجزاء من شمال السودان، يعتبر السودان من أقدم البلاد التي سكنها الإنسان، بل هناك رأي يفيد بأن بداية إكتشافات الإهرامات واللغة الهيروغليفية، كانت في السودان ومن ثمّ اتجهت شمالاً، وفي مواقع أخرى هناك ما يفيد بأن اللغة المروية «مروي»، هي أول لغة صوتية في إفريقيا، وذلك أن الهيروغليفية هي لغة معنى إذ هي تتجسد في ترميز المعاني لا أصوات الكلمات، كما هو الحال في اللغات الأبجدية المختلفة. هنا يرى بعض المؤرخين أن تاريخ السودان الموثق يبدأ منذ حوالي خمسة آلاف سنة، ويستندون في ذلك على مصادر النقوش النوبية والهياكل العظمية في بعض جهات السودان، وكذا الصناعات الحديدية والنحاسية المتطورة التي وجدت في تلك المقابر الأثرية.

هنا نستشهد بكتابات الدكتورة سامية بشير دفع الله، إذ تقول أنه قام في السودان كيان سياسي وحضاري، سُمِيَ بمملكة كوش في الفترة الممتدة من حوالي ٨٥٠ ق.م إلى ٣٥٠م[1]. لكن استخدام إسم كوش لإقليم سوداني كما أشارت إليه د. سامية بشير دفع الله، يرجع ظهوره إلى فترة الدولة المصرية الوسطى ما بين ٢٠٥٠ق.م إلى ١٧٨٦ق.م، وفي موقع آخر ترى د. سامية بشير دفع الله أن إسم كوش ارتبط أيضاً في الوثائق القديمة بمملكة كرمة (٢٥٠٠ق.م - ١٤٥٠ق.م). لذا ذُكر إسم كوش في وثائق كثيرة من خارج وادي النيل، مثلاً في الوثائق الآشورية وكذلك تم ذكره مرتين في الكتاب المقدس، أي التوراة مرتبطاً

(١) الدكتورة/ سامية بشير دفع الله، تاريخ مملكة كوش: نبتة ومروي، (الخرطوم بحري، دار الأشقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م) ص ٢.

بإسم الملك ترهاقا. وحسب كتابات المؤرخين، وكما ورد أيضاً في الآثار المصرية القديمة، فإن إسم «كوش» قد أطلق على السودان منذ الألف الثالث قبل الميلاد، وعرف أهله بالكوشيين وحكامهم «بملوك كوش»، وظل هذا الإسم علماً على الدولة والشعب والملوك، حتى عصر مملكة مروي آخر الممالك الكوشية القديمة، التي إنتهى حكمها في القرن الرابع الميلاي. وعلى هذا الأساس تكون مملكة كرمة/ كوش قد بدأ تأسيسها منذ القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد، وهي المملكة التي تم اكتشاف بعض آثارها في منطقة كرمة الحالية.

تلى مملكة كوش، قيام مملكة نبتة في القرن التاسع قبل الميلاد، ثم مملكة مروي فنوباتيا فالمقرة وعلوة. وفي مواقع أخرى يتضح لنا أن إفريقيا جنوب الصحراء بما في ذلك السودان، قد عُرِفت في المصادر اليونانية والرومانية بإسم إثيوبيا، وعرف سكانها بالإثيوبيين. واشتهر هذا الإسم في ذات الوقت للدلالة على سكان المملكتين الكوشيتين نبتة ومروي وسكانهما. ومعني الإسم، السكان ذوي البشرة السوداء، أي «السود»، حسب استخدامها في تلك المصادر. وأيضاً استخدمت المصادر الإثيوبية إسم النوبا للدلالة على سكان مملكة مروي. ثم جاء العرب وأطلقوا إسم السودان أي «السود» بنفس الدلالة التي استخدمها اليونانيون والرومان للإسم. وإلى جانب إسم السودان، خصصت المصادر العربية إسم النوبا للدلالة على سكان مملكتي علوة والمقرة. واستخدم العرب إسم الحبش للدلالة على سكان إثيوبيا الحالية، وكذلك في بعض الأحيان للدلالة على سكان السودان. أيضاً وردت في المصادر اليونانية والرومانية، معلومات غزيرة عن سكان السودان ومدنهم، في أحمد إلياس حسين (الوعي بالذات وتأصيل الهوية). واستناداً على ماجاء عن السودان في كتب اليونان والرومان، التي ذكرت أن ما نقله بليني عن بيون، الذي عاش في بداية القرن الثالث قبل

الميلاد، يدل على أسماء أكثر من أربعين مدينة ومناطق حضرية بين دارفور والبحر الأحمر، وهنا تقول د. سامية بشير دفع الله أنه ذُكِر أسماء ثمانية عشر (١٨) قبيلة لا يوجد من تلك الأسماء اليوم سوى النوبا. ومن أمثلة تلك الأسماء بين النيل الأزرق والجبال، السمباريون والفاليجي والأسخان وهم مجموعة من القبائل يسكنون الجبال. إذاً يفسر لنا هذا التاريخ، أسباب إمتناع عرب الجزيرة العربية لقبول السودانيين في حظيرتهم.

مما سبق، فإن كوش هو الإسم الذي أُطلق على السودان، من الشمال حتى حدود مملكة علوة في الجنوب، منذ القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد. لكن في واقع الأمر، ليس هنالك إسم واحد أُطلِقَ بصورة عامة على تاريخ السودان القديم قبل عصر الممالك المسيحية. على سبيل المثال لم توضح الدراسات التاريخية القديمة على وجه التحديد، حدود حضارتي نَبَتة ومروي شرقاً وغرباً وجنوباً، فقط هي تنحصر على المناطق النيلية الواقعة شمال الخرطوم. لكن أثبت التنقيب الآثاري وجود آثار الكوشيين، منذ عصر الثقافات المبكرة في مناطق كسلا بشرق السودان، ووادي هور بغرب السودان. وفي موقع آخر، أشارت بعض الدراسات التاريخية، أن أقدم الهياكل البشرية التي اكتشفت لسكان شمال السودان، ألمحت إلى أن أصولهم ذات صلة بالعناصر القوقازية والمغولية. إلا أن د. سامية بشير دفع الله، ترى أن خلاصة أبحاث الغربيين المبكرين هذه، والتي تشير إلى صلة سكان شمال السودان بالقوقازيين والمغوليين، قد أخذت الطابع العنصري، وذلك لإبعاد العنصر الأسود عن الحضارات القديمة في السودان، بحكم أنه عنصر غير خلاق ولا يملك القدرة على الإبداع -حسب اعتقاد الغربيين[١].

(١) المصدر نفسه، صفحات ٣٤ – ٤٢.

ففي هذا الصدد أثبتت د. سامية بشير دفع الله لاحقاً، أنه عندما أُعيد فحص الآثار التي تم الكشف عنها في شمال السودان، في منتصف القرن العشرين، بواسطة جيل مختلف من الباحثين، أثبتت دراسات هذا الجيل الجديد، أنه بالرغم من دخول بعض المهاجرين واستيطانهم في المنطقة الشمالية من السودان، منذ الألف الثالث قبل الميلاد، إلا أنه لم يطرأ تغير عرقي ذي بال، على المكونات العرقية الرئيسية لسكان المنطقة. وفي دراسة أخرى ذكرت د. سامية بشير دفع الله، أن التركيبة العرقية للكوشيين في كرمة في الألف الثاني قبل الميلاد، لا تختلف عن تركيبة السكان الحاليين في شمال السودان اليوم. ويعني هذا أن الهجرات أو الجماعات التي كانت تصل إلى شمال السودان، اختلطت بالسكان المحليين الذين حافظوا على السلالة العرقية الكوشية، منذ أربعة آلآف سنة أو يزيد. إذاً من هذا المنطلق، تزداد قناعتنا بأن الغرب لم يكن رصيناً وموضوعياً، بما فيه الكفاية لدراسة تاريخنا على النحو الصحيح وبدون تزييفات فجة، والحال كهذا تستدعي الضرورة، تضافر جهود أبناء السودان في إعادة كتابة تاريخ السودان، بمنهج علمي. وذلك بمنهاج البحث والتنقيب للمراجع القديمة منها والأثرية، حتى يبان لنا الكثير من جوانب تاريخ السودان المخفي.

تدل كتابات د. سامية بشير دفع الله، أن المجتمع السوداني الذي أطلق عليه إسم الكوشيين، هو سلالة ذاك الجنس الذي أقام مملكتي نبتة ومروي، وهو نفس السلالة التي وجدت آثارها في مقابر جبل موية في الجزيرة، وهو نفس السلالة التي توجد الآن في جبال النوبة. ودعماً لما سبق، يمدنا د. أحمد إلياس حسين أبو شام، في السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية الجزء الأول[1]، بمعلومة تاريخية أخرى مفادها أن شعوب النوبا التي كانت تسكن الصحراء الغربية في

(١) الدكتور/ أحمد إلياس حسين، السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية، الجزء الأول، (الخرطوم: فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثانية ٢٠١٢م).

مناطق كردفان ودارفور الحاليتين، كانت منذ القرن الثالث قبل الميلاد تتجول وتستقر في بلاد كوش ما بين الصحراء الغربية وكسلا شرقاً ودنقلا شمالاً. وذكر في مواقع أخرى أن مملكة علوة قد امتدت حدودها شرقاً إلى تفلين، عند دلتا القاش شمالي مدينة كسلا الحالية، وغرباً إلى مناطق دارفور. الجدير بالذكر أن العرف السائد في السودان، أنه يطلق لفظ «النوبا» للدلالة على سكان أقصى شمال السودان، خاصة لقبائل الدناقلة والمحس والحلفاويين. أما لفظ «النوبة» فيطلق على قبائل جبال النوبة، بجنوب كردفان.

الشاهد في الأمر، أنه في القرن العاشر الميلادي، كان السودان منقسماً إلى عدة ممالك من ضمنها مملكة النوباتيا وعاصمتها فرس في الشمال، إذ تمتد حدودها من الشلال الأول إلى الشلال الثالث، ومملكة المقرة في شمال السودان وعاصمتها دنقلا، ومملكة البجا في شرق السودان ومقر ملكها في هجر، ومملكة علوة في الوسط على النيل الأزرق وعاصمتها سوبا، ومملكة الداجو في دارفور الحالي، إذ تحولت عاصمتها عدة مرات من جبل مرة إلى جبل أم كردوس وآخرها فكلوا. الجدير بالذكر هنا وحسب ما ورد في كتاب الدولة والمجتمع في دارفور، لمؤلفه بروفسير ر. س. أوفاهي، أن مملكة الفور هي إمتداد لمملكة التنجر والتي هي بدورها إمتداد لمملكة الداجو[1]. فدراسة أوفاهي هذه قد تقودنا بأن نستنتج أن سكان الممالك الثلاثة - الداجو والتنجر والفور - هم من سلالة واحدة. هذا الاستنتاج قد يكون متسقاً مع ما ذكره د. أحمد إلياس حسين أبوشام، أن أسماء القبائل - عدا النوبا والبجة - المتعددة والمعروفة حالياً في السودان، ترجع إلى ما بعد القرن ١٥ الميلادي. وبالتالي وإلى أن تثبت دراسات تاريخية

(١) البروفسير/ ر. س. أوفاهي، الدولة والمجتمع في دارفور، ترجمة عبدالحفيظ سليمان عمر، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية ٢٠٠٠م)، صفحات ٢٣ - ٣٠.

أخرى العكس، فإن أغلب الظن أن التنجر هي عشيرة من ضمن عشائر الداجو المتعددة، وبالتالي يكون المؤسسين لمملكة التنجر هم من سلالة الداجو. وكذا بالمثل، فإن المؤسسين لمملكة الفور هم من سلالة الداجو والتنجر.

بناءً على المعلومات الواردة فى المخطوطات التاريخية، عاشت الممالك النوبية المسيحية - نوباتيا والمقرة وعلوة - هذه حتى العام ١٣٢٣م، عندما اعتنق غالبية ملوك وحكام وسط وشمال السودان الديانة الإسلامية، ومن ثمّ نشأت ممالك وسلطنات إسلامية، على أنقاض الممالك المسيحية التي كانت في عهودها، متمسكة بأصولها الإفريقية المحلية. فالممالك الإسلامية الجديدة لم تتبنى الإسلام كدين جديد فقط، بل تبنت معه العروبة كإثنية للحكام الجدد. والممالك الإسلامية التي نتحدث عنها هي: سلطنة الفونج (١٥٠٤م - ١٨٢١م)، ومملكة تقلي (١٥٣٠م - ١٨٩٦م)، وسلطنة الفور (١٦٥٠م - ١٩١٦م)، ومملكة المسبعات (١٦٦٠م - ١٧٥٠م). فالتحول الديني التاريخي، أي من الممالك المسيحية إلى الممالك الإسلامية، قد قاد صفوة الممالك الإسلامية، إلى تأسيس بدايات التنكر للأصل العرقي والثقافي، والهروب منه، تيمناً بمبدأ أن الإنتماء الديني الإسلامي لا يكتمل إلا بالإنتماء للعرق، الذي نزلت بلغته هذه الديانة، وبالتالي ساروا بخطىً حثيثة في هدم الإرث الحضاري الموروث.

الملاحظ في تاريخ حضارات السودان، أن هناك معلومات تاريخية مفقودة، وهي التي تتعلق بالإقليم الجنوبي للسودان. إذ توجد في هذا الصدد عدة أسئلة محيرة بلا إجابات. رغم أن إقليم جنوب السودان كان وما زال مأهولاً بكثافة سكانية منذ آلاف السنين، ورغم أنه كان وما زال للمكونات القبلية المختلفة كياناتها الإدارية والسياسية المستقلة، التي تنظم شئون رعاياها الداخلية بل تدير

شئونها الخارجية مع جيرانها من القبائل المجاورة بإقتدار تام، إلا أن أوائل المؤرخين قد فشلوا في تدوين تاريخ جنوب السودان ليوضحوا لنا نوعية السلطات السياسية والعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة داخل تلك الكيانات آنذاك.

لذلك عندما ننظر إلى تمرد عدد من القبائل الجنوبية ضد السلطات الإنجليزية، كلٌ في إطار موطنها، يبرز لنا السؤال الجوهري وهو، كيف تسنى لهذه القبائل أن تثور ضد المستعمر، إن لم تكن لها سلطة سياسية قائمة. فعلى سبيل المثال، تمرد قبيلة الدينكا في العام ١٩٠١م ولم تستقر المنطقة منذ ذلك إلا فيما بعد ١٩١٧م، ثم ثورة النيام نيام(الزاندي) فقد ثاروا عام ١٩٠٣م بقيادة السلطان ريكتا وقتل السلطان نفسه في عام ١٩٠٥م إثر هزيمته من الحكومة، وألقي القبض على ابن السلطان في عام ١٩١٤م وأبعد إلى الخرطوم حيث توفي عام ١٩١٦م. أيضاً هناك تمرد الشلك في العام ١٩١٥م، والنوير في أعوام ١٩١٣م و١٩١٤م و ١٩١٧م، والأنواك العام ١٩١٣م. لم تستقر الأحوال في الجنوب حتى العام ١٩٢٦م حينما تم إخضاع قبيلة التبوسا. لهذا نسأل، كيف استطات هذه القبائل الجنوبية أن تسبق القبائل الشمالية في مقاومة الاستعمار البريطاني منذ العام١٩٠١م؟ ألا يدل هذا على أن المجتمعات الجنوبية كانت منضوية تحت دويلات نجهل كينونتها. هل مرد عدم الإهتمام بتاريخ السودان الجنوبي، دليل على أن المؤرخين قد انطلقوا من موقع النظرة الدونية للجزء الجنوبي من البلاد؟. إذا كان هذا هو الحال، ألا يجوز لنا أن نقول أن العنصرية البغيضة متواجدة ليس فقط في نفوس السياسين، بل أيضاً في نفوس الأكادميين، وهذه مصيبة كبرى، إذ هم الذين يعول عليهم انتاج الأفكار النيرة لإصلاح البلاد. لذلك والوضع كهذا تزداد الرؤيا تشاؤماً في قرب حل المعضلة السودانية.

مما سبق يتضح لنا أن التفسير الحكيم لنشأة مملكة الفونج، وكذا الممالك الأخرى كدارفور، يجب أن نهتدي بها لاستبعاد التصورات الضالة التي تتخيل أن هذه الممالك قدنشأت فجأة، كما أن الإدعاء الذي مفاده بأن العنصر العربي هو الذي أسس مملكة الفونج يجافي الحقيقة، إذ أن هذا الإدعاء يستبعد حقيقة الممالك المسيحية التي كانت سائدة قبل الممالك الإسلامية، وأيضاً يستبعد كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة بل مزدهرة، مما شجع أصلاً الصلات التجارية مع الجزيرة العربية، وفي ذلك يشير بعض المؤرخين أن التجار العرب أنفسهم قد تعلموا لغة البجا من أجل مصالحهم التجارية.

الإدعاءات بالعروبة، تقودنا إلى طرح كثير من الأسئلة الموضوعية لهذا التحول من ضمنها؛ لماذا هذا التنكر للأصل؟ هل لأن التاريخ القريب للإنسان السوداني مرتبط بالاستعمار والعبودية - ١٨٢١م؟ أم لأن الإسم «السودان» مرتبط بلون بشرة الإنسان، وأن اللون الأسود يعنى جزافاً العبودية؟ ولماذا لا يفتخر الجيل الجديد من سكان الإقليم الشمالي، بأجدادهم الذين استعمروا مصر من قبل؟ أم لأن أصل الأجداد يحمل اللون الأسمر، أو الأسود؟ وهو ليس كذلك. وهل يمكن لأية مجموعة بشرية أن تتطور دون أن يكون ذاك التطور قائم على الأصل؟ عندما ناصر أهل غرب السودان الإمام محمد أحمد المهدي، الدنقلاوي المنحدر من الإقليم الشمالي، ضد الاستعمار التركي، ألا يمثل ذلك قمة الوطنية؟. في هذا الصدد يضيف لنا د. الباقر العفيف أسئلة أخرى، نلخصها في الآتي: لماذا قمنا نحن النوبة المستعربين، متقمصين دور العرب، بتحويل الدولة إلى آلة لصنع الحروب، بدلاً من أن تكون أداة للبناء القومي؟ لماذا وجدنا أنفسنا في حرب مع كل القوميات الأخرى في السودان تقريباً، سواءً في الجنوب أو دارفور أو جبال النوبة أو جنوب النيل الأزرق أو الشرق؟ كيف استطعنا، ونحن بلد فقير، من توفير الأموال اللازمة لمقابلة تكلفة أطول حرب في القارة الأفريقية

وربما في العالم بأسره؟ ولماذا جاءت حروبنا على هذا القدر من القذارة واللاأخلاقية؟ ولماذا يتم توجيه التهم إلى كبار المسئولين في بلادنا بجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم الإبادة الجماعية، في حروبهم ضد مواطنيهم؟ ما هي الدوافع الباطنة لسياسات التعريب والأسلمة في مناطق معينة من البلاد؟ لماذا نريد تغيير هويات الآخرين؟ لماذا بترنا من تاريخنا وتراثنا أطول أجزاء منهما؟ لماذا وضعنا أقنعة عربية على وجوهنا ثم طفقنا نصنف شركاءنا في الوطن عبيداً؟ ولماذا ألحقنا أنفسنا بالعالم العربي بهذه الوضعية الدونية؟ لماذا نريد أن نلعب دور الوكيل الذي ينفذ نيابة عن العرب مهمة ثقافية في السودان وما وراءه؟ لماذا ورطنا بلادنا في كل هذه الحروب والشقاوات؟ ويمكن لقائمة الأسئلة أن تطول، نسبة لما تحتويه المشكلة السودانية من تعقيدات، يصعب الوصول إلى الحلول المرضية حولها قريباً[1]. نخلص بأنه على الرغم من اشتراك عرب السودان في اللغة والديانة الواحدة، إلا أنهم لا يشكلون جماعة متماسكة، يتضح لنا هذا بصورة جلية في الشمال النيلي للسودان، إذ يبدو أن إدعاء العروبة هدفه الأساسي السيطرة على مقاليد السلطة.

٥- هل سعت المجموعات السكانية الوافدة إلى السودان إلى إبادة السكان المحليين؟

نبتدر هذه الفقرة بالسؤال نفسه وهو، هل سعت المجموعات السكانية التي دخلت السودان من جهات مختلفة، إلى إبادة السكان المحليين؟ إذا لم تكن كذلك، إذاً كيف نشأت سياسات الإبادات الجماعية في السودان؟ ولماذا؟ محاور هذا الكتاب تشكل في مجملها الإجابة على هذه الأسئلة. لكن نحاول في هذه الفقرة أن نوضح أسباب وإثنيات المجموعات المختلفة التي هاجرت إلى السودان، حتى نستطيع أن نتصور جمال النسيج الاجتماعي السوداني، وما آل إليه

(١) الدكتور/ الباقر العفيف، حوار الهوية٢ (جريدة أجراس الحرية، الإثنين ٢/ ٤/ ٢٠٠٩م.

من حال التمزق في العقود الأخيرة.

يوضح لنا تاريخ الهجرات إلى السودان، على امتداد التاريخ الطويل الذي وثق لعلاقات السودان بالخارج منذ ما قبل التاريخ الميلادي، أن هناك أكثر من نمط واحد في نوعية الهجرة إلى السودان. إنطلاقاً من هذه القناعة، ولأغراض هذا الكتاب سوف أورد هنا خمسة تصنيفات للمجموعات الإثنية التي وفدت إلى السودان عبر الأبواب والعهود المختلفة.

(١) أولى هذه الهجرات، كانت من إثيوبيا – دولتي إثيوبيا الحالية وإريتريا – بأعداد قليلة، قبل التاريخ الميلادي، في حينها كان الإنسان لا يعرف حدوداً بعينها لموطنه، لأن الحدود الجغرافية كانت تعتمد على المساحات التي كانت بإمكانية أية مجموعات إثنية أن تسكنها. لذلك يمكن أن تعتبر هذه الهجرات على أنها تنقلات لأراضي جديدة، باعتبارها إمتداد لأرض نفس الإثنية. فهي هجرات طبيعية مستمرة إلى يومنا هذا رغم أنها أخذت الطابع السياسي في القرن الماضي، ورغم وجود الحدود الدولية المعروفة. الجدير بالذكر، أنه تزامنت في هذه الفترة رحلات تجارية عبر البحر الأحمر، بين شرق السودان والجزيرة العربية مما خلقت نوعاً من العلاقات الاجتماعية، إلا أنها لم ترقى إلى مستوى هجرات منتظمة للسودان.

(٢) التصنيف الثاني من الهجرات، هي التي أتت من غرب إفريقيا ويتكون قوامها من القبائل الإفريقية الأصل، خاصة بعد ظهور الإسلام، وهي بأعداد أكبر نسبياً من التصنيف الأول، لسببين رئيسين: أولهما، أن الهجرات التي أتت من غرب إفريقيا، شملت عدة دول، منها تشاد ومالي ونيجيريا والسنغال. وثانيهما، أن السودان يقع في طريق الحج بالنسبة لمسلمي غرب إفريقيا، ونسبة لعدم توفر وسائل الطيران والبحر للسفر إلى مكة آنذاك، أصبحت الوسيلة الوحيدة هي البر

الذي يمر عبر الأراضي السودانية، وبما أن السفر يستغرق عدة أعوام، آثر الكثيرون من الحجاج الاستقرار في السودان سواءً في الذهاب أو الإياب من الحج. هنا يجب أن نوضح أن استغراق الزمن الطويل للحج، لا يعود فقط لطول المسافة وبطء وسيلة المواصلات – المشي على الأرجل في الغالب – بل لأن الحجاج يودون أن يشتغلوا بحرفة الزراعة لتمويل مصروفات سفرهم. هناك سبب ثالث، ألا وهو تأثير البيئة على سكان غرب إفريقيا – مثل مالي وتشاد – وبالأخص الجفاف في ثمانينات القرن الماضي، هذا التأثير يحدث بين فترات متباعدة.

المجموعات الإثنية التي أتت من غرب إفريقيا، تتكون بصفة عامة من الفولاني والبرقو والبرنو. هنا لدينا عدة ملاحظات مهمة بشأن المجموعات الإفريقية المهاجرة من غرب إفريقيا إلى السودان. منها: أنها سكنت في شكل مجموعات منعزلة عن سكان البلد، في شكل قرى أو أحياء في المدن تعرف محلياً «بزنقو»، لذلك كانت المصاهرة ضعيفة بين المواطنين والمجموعات المهاجرة حتى القرن الماضي. الملاحظة الثانية، أنهم أدخلوا أسلوب جديد لزراعة كثير من المحاصيل الزراعية وأيضاً إدخال محاصيل نقدية جديدة مثل (البامبي) البطاطس الحلو. أيضاً من الملاحظات المهمة، هي إدخال ثقافة جديدة في صناعة بعض المأكولات، على سبيل المثال، (القدو قدو) وهي عبارة عن عصيدة تكور في أحجام صغيرة مدورة – أصغر بقليل من كرة التنس – تؤكل باللبن الرائب. والأقاشي، وهي لحمة الفخذ المدقوقة مع الزبدة البلدية للفول السوداني والمشوية في شرائح على الجمر.

فوق هذا كله نجد أن من الانجازات الكبيرة التي حققتها فئة علماء الدين من مهاجري غرب إفريقيا، هي نشر الدين الإسلامي، خاصة في دارفور، إذ تم ذلك بفضل التشجيع والمكافآت من سلاطين دارفور، إذ قام السلاطين بمنح علماء

الدين حواكير الجاه. وهى الحاكورة التى تمنح لعلماء الدين والأفراد الذين قدموا إلى دارفور، وذلك بغرض تحفيزهم للإستيطان، ليتمكنوا من ممارسة نشاطهم الديني في تحفيظ القرآن وإدارة المساجد التى ينشئونها. وفيما يلي نموذج لوثيقة حاكورة الجاه:

■■ وثيقة تبين عطاء حاكورة جاه

ختم السلطان حسين ابو كودة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبى بعده وبعد فمن أعزه مولاه ونصره وهلك أعدايه قايد أزمة العرب والعجم نجل الأكرمين وسلالة الطاهرين الناشر عدله على رؤوس العالمين الذى جعله الله رحمة للمسلمين ورآفة للفقراء والمساكين القايم فى إصلاح العباد ومعمر البلاد الدامرات أمير المؤمنين السلطان حسين الرشيد بن السلطان محمد عجيب أطال الله عمره ونصر جنده آمين ثم آمين إلى كافة خدام الدولة وأربابين الصولة من الوزراء والمقاديم والشراتى وأبناء السلاطين والجبايين والميارم والتكناوى والدمالج والمشايخ وعبيد الدولة ومن يقف على هذه الوثيقة فعلمكم أيها الخدام أن الفقيه إدريس عبدالله وعبدالهادى أخيه وأبكر أخيه وموسى أخيه ومحمدين مطر وأبوالبشر مطر قد حضروا وقابلونا بالإنقياد والإمتثال.

(ويسكنون زريبة الشيخ محمد هدوجى الكنانى الزريبة) بأرض جدهم محل الفرش قريقة ورغبوا عمارة مسجدهم لتعليم أطفال المسلمين فيه القرآن العظيم وإقامة الدعوات وقد حلفوا كتاب الله أنهم يقيموا فى صالح الدعوات آناء الليل وأطراف النهار وتعليم القرآن وحيث أن من شرايع الإيمان وقصدنا عند الله هذا الثواب الجزيل وأن هاولاء المذكورين محلي موالي الطريق ما بين جديد والفاشر

والواردين والمترددين عليهم فقد أتممنا لهم هذا الجاه منى إحتساباً لوجه الله الكريم لإصلاح عباده وإقامة الدعوات الصالحات وتوهب إلينا فيلزم كل من يقف على أمرى هذا فلا أحد منكم يتعرض إلى هاولاء المذكورين ولا يجور عليهم ولا يسخر منهم زاملة ولا يتعدى عليه ولا يمسهم بسوء لأني أعطيتهم هذا الجاه إكراماً لتعمير المسجد وتعليم أطفال المسلمين القرآن العظيم فيه وإقامة الدعوات وإكراماً لجدهم ولى الله محمد هدوجى الكنانى نفعناً الله ببركة القرآن وهذا مشراطي لمن يقف على أمرى ومن يتعدى يصير مجازاته وينظر حكم الله فيه.

٢ذ جمادى الاخر ١٣١٦هـ[١].

(٣) الفئة الثالثة من المهاجرين، هم من العرب الرعاة الذين دخلوا السودان عن طريق غرب السودان، وهم يميزون عن الفئة الثانية أنهم عرب ورعاة، أتوا أساساً من إسبانيا بعد إنهيار الأندلس وخروج العرب منها. عهد هؤلاء بالسودان أحدث مقارنة بالفئة الثانية، وقد يعود أحد الأسباب، أنهم استغرقوا وقتاً طويلاً منذ أن عبروا البحر رجوعاً من الأندلس إلى المغرب حتى استقر بهم المقام في السودان – دارفور وكردفان – وذلك لعبورهم عدة دول، إذ سلكوا طرق مختلفة قبل الوصول إلى دارفور (المغرب – الجزائر – موريتانيا – مالي – نيجيريا – النيجر – ليبيا – تشاد). لذلك نجد اليوم أن بعض فروع الرزيقات مثل الجلول (المحاميد) والعريقات والنوايبة والمهارية، لها إمتداد في تشاد والنيجر والجزائر ومالي.

ومثلما مُنحّ علماء الدين حواكير الجاه والمنفعة للأفراد أو الأسر الصغيرة،

(١) البروفيسور/ محمد إبراهيم أبوسليم، الفور والأرض: وثائق تمليك، إصدارات مركز أبوسليم للدراسات، (الطبعة الأولى، الخرطوم ١٤٦٢هـ – يناير ٢٠٠٦م). صفحات١٢٦ – ١٢٧.

منح سلاطين دارفور أراضي ذات مساحات واسعة – حواكير قبائل - للقبائل العربية الوافدة، إغلبها بعيدة عن المركز – الفاشر – وذلك لطبيعة حرفة الرعي إذ هم في حاجة إلى أراضي واسعة للرعي. هذه الحواكير طغى عليها إسم ديار في الأونة الأخيرة، مثل دار زغاوة أو دار رزيقات أو دار مساليت.

الشاهد في الأمر، أن منح الحواكير من قبل الدولة كان للعرب الوافدين من خارج السلطنة، أما الشعوب الإفريقية فهي أصلاً مالكة للأرض التي وجدت فيها وما زالت مستقرة في ديارها الأصلية. لذلك نجد أن السلاطين إضافة إلى اصدار وثائق لمنح الحواكير للقبائل العربية المختلفة، أصدروا وثائق أخرى لحمايتهم، إذا استدعى الأمر لذلك، الملاحظ أن التحذير يشمل أبناء وأقرباء السلطان، وليس كالزمن الحالي الذي يتمنى الكثيرون أن يكونوا من أقرباء الرئيس – البشير – لينهبوا أموال الدولة. وهنا مثال لوثيقة حماية الرعاة:

ببركه بسم الله الرحمن الرحيم وصلى على سيدنا محمد وآله وسلم. من حضره سلطان العز والإفتخار مالك ذمه الأحرار سلطان المسلمين خليفه رب العالمين حامى حوزه الدين الواثق بالله تعالى الحميد المجيد خادم الشريعه والدين مولانا المظفر المعان عبد الرحمن الرشيد أعزه الله ونصره بجاه النبى الكريم إلى حضره كل من تقف عليهم هذا المكتوب من ولاه الأمور والملوك والعسكر والجنادى والشراتى والدمالج وأبناء السلاطين والميارم وملوك العربان ومشايخهم والكراسى والخدامين وجميع الحكام وجمله أهل دوله السلطان.

أما بعد :

فإن السلطان المذكور المبرور المؤيد عبد الرحمن الرشيد أيده الله ونصره (آمين) تفضل وأعطى نور الدين بن الملك يحى رواعى إبله الذين قدموا من دار صباح أولاد الصالح جباره منهم عجينه وغدير وأخيهم الصغير هؤلاء العرب المذكورين ثلاثه رجال عفا عنهم السلطان عفوا مطلقا من جميع السبل

العاديه والخدمه وإعطائهم لنور الدين ليصيروا عربا له ولذريته يتصرف فيهم ولا يتعرض له أحد من الملوك أو المشايخ والكراسىّ والخدامين والذى يعترضهم يعرض نفسه للهلاك بشهاده الحاضرين فى المجلس.

باسي بكر وباسي نعمه والملك عيساوي والفقيه مالكي وعبد الله النور والحاج علي ابن الأمين محمد وفارس بن الملك إبراهيم رماد وتاج وكاتب الأحرف عبيد الله عثمان.

ختم السلطان

(يعنى ان يدفعوا كل التزاماتهم من الضرائب و السبل العادية للباسى نورالدين مباشرة) [1].

(٤) الفئة الرابعة من المهاجرين، هي التي استقرت في شرق السودان وفي شمال السودان من أقصاه على امتداد النيل إلى وسطه، هذه الفئة أتت من الجزيرة العربية. وكما ذكرنا من قبل فإن لسكان الجزيرة العربية علاقات تجارية قديمة مع السودان منذ ما قبل الإسلام. ففي هذا الخصوص يذكر د. أحمد إلياس حسين أن «سواحل البحر الأحمر السودانية ساهمت بسلعها في تجارة المنطقة، وكانت أغلب تلك السلعة تأتي من أعالي النيل الأزرق ومناطق نهر عطبرة والقاش وخور بركة وامتداداته شرقاً، أي أن أغلب سلع تلك الموانى كانت تأتي من داخل حدود السودان واريتريا. فالسلع كانت متوفرة وكانت تصل بإنتظام إلى سواحل البحر الأحمر إما عن طريق التجار المحليين أو عن طريق التجار العرب والهنود وغيرهم[2].

(١) المصدر نفسه ص ٩٩.

(٢) محمدين محمد إسحاق، تاريخ الإسلام والمسيحية في دارفور، سلسلة الإسلام في إفريقيا، مركز دارفور للدراسات والبحوث الإسلامية والإفريقية، (بيروت، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠١م). صفحات ٢٣ – ٣٤.

إضافة لهذا ذكر محمدين محمد اسحاق في كتابه بعنوان تاريخ الإسلام والمسيحية في دارفور، أن دخول الإسلام إلى السودان «ارتبط بالهجرات العربية التي جاءت إلى أراضيه عبر جهات مختلفة ..... ولا شك أن هذه المرحلة والتي كان فيها حكم السودان الشمالي بيد ملوك النوبة قد شهدت دخول جماعات من العرب إلى السودان مستفيدين من المعاهدة السلمية التي وقعها إبن أبي السرح مع النوبة التي عرفت باتفاقية البقط والتي كان من أهم بنودها قيام سلام وأمان بين النوبة والعرب ودخول العرب إلى بلاد النوبة مجتازين غير مقيمين وقيام النوبة برعية المسجد الذي بناه العرب في دنقلا العجوز[1].

(٥) الفئة الخامسة، هم مزيج من المهاجرين من دول مختلفة مثل اليونان وتركيا والهند والشام، وهذه المجموعات دخلت بأعداد قليلة، إما في شكل أفراد – رجال طبعاً – أو أسر صغيرة، وتركّز ثقل وجودها في وسط البلاد.

الملاحظة الهامة في كل تصنيفات هذه الهجرات، أن أسباب توافدها للسودان تتلخص في :

(أ) ظروف اجتماعية، كدخول أبناء العمومة من الدول المجاورة، خاصة من إثيوبيا وتشاد.

(ب) من أجل التجارة، كما كان الحال مع الجزيرة العربية قبل وبعد ظهور الإسلام.

(ج) البحث عن ظروف أفضل للمعيشة، العرب الرعاة وجدوا أن ظروف الرعي في دارفور وكردفان أفضل بكثير من الدول التي مروا بها أثناء عودتهم من الأندلس. أيضاً نلاحظ أن الشاميين والهنود واليونانيين، قد فضلوا العيش في السودان بدلاً عن العودة إلى أوطانهم الأصلية.

(١) المصدر نفسه ص ٣٢.

(د) التبشير للدين الجديد - الإسلام. لذا اتسمت هذه الهجرات بالتعايش السلمي مع السكان المحليين، ودخلت معها في مصاهرات لدرجة أن فقدوا كثيراً من سحناتهم الأصلية التي أتت بها. فالشاهد في الأمر، أن السودان لم يشهد فتوحات عسكرية إسلامية، تلك الفتوحات التي عملت في بلدان أخرى إلى تغيير ديموغرافية المجتمعات المحلية كما هو الحال في دول شمال إفريقيا. كل الذي حصل في تاريخ السودان المديد، استعمارين في أواخر القرن التاسع عشر، وهما التركي/ المصري ١٨٢١م - ١٨٨٣م. والبريطاني/ المصري ١٨٩٩م - ١٩٥٦م. وهذين الاستعمارين كانا من أجل نهب ثروات البلاد، فلم يسعيا إلى تغيير ديموغرافية المجتمعات المحلية، بل من أجل استغلال الموارد الطبيعية.

لذلك نجد أن التاريخ قد دحض كل الدعاوى التي تشير إلى دخول العرب السودان بأعداد كبيرة وأدت إلى تغيير ديموغرافية السكان الأصليين. هنا نستشهد بكتاب د. أحمد إلياس حسين: السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية، إذ ذكر أنه «وقعت على الأقل خمسة وعشرون معركة حربية بين المسلمين في مصر وبين مملكتي مريس (نوباتيا) ومقرة - شمال السودان - في فترة ال ٦٧٥ سنة الواقعة بين دخول المسلمين مصر عام ٢١هـ الموافق ٦٤١م وبين إعتلاء أول ملك مسلم عرش مملكة مقرة عام ٧١٦هـ الموافق١٣١٦م. وقد وُقّع خلال تلك الفترة عديد من الاتفاقيات عقب كل معركة[1]. وهذا دليل كافي على أن المسلمين لم يتمكنوا من غزو السودان، لذا انتهت تلك الحروبات باتفاقيات صلح أو هدنة هشة، أشهرها الاتفاق الذي تم بين عبد الله بن أبي السرح والنوبة عام ٣١هـ

(١) الدكتور/ أحمد إلياس حسين، السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية، الجزء الثالث، (الخرطوم: فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثانية ٢٠١٢م). صفحات١٦١ - ١٧٨.٢١- أبكر محمد أبوالبشر، دولة التعاقد الاجتماعي في السودان: ليست خياراً بل ضرورة، (القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٥م). ص ٧٨.

المسمى بـ«البقط» وهو عبارة عن هدنة أمان. لذلك أدت هذه الاتفاقيات الهشة إلى اندلاع الحروبات الواحدة تلو الأخرى.

من جملة أسباب الهجرة إلى السودان، والتي حصرناها في خمسة نقاط، إضافة إلى عدم صحة فتوح العرب للسودان، نستنتج من كل ذلك بأن الوافدين إلى السودان لم يسعوا في الأصل إلى إبادة الإنسان السوداني المحلي، بل تزاوجوا وتصاهروا معه والذي أدى إلى بناء النسيج الاجتماعي الفريد، الناتج عن التصاهر الإفريقي والآسيوي والأوروبي. هذا النسيج الجميل بدأ يتبدد، نتيجة لدخول السياسيين في شئونه من أجل مكاسبهم السياسية الآنية. لذلك نسعى في هذا الكتاب قدر المستطاع إلى بذر بذور رتق النسيج الاجتماعي السوداني الجميل. في هذه السانحة لنا أن نذكر أفضل مثال لنوعية التخريب التي يقوم بها السياسيون السودانيون نحو المجتمعات الآمنة، ألا وهي السياسات التي رسمها د. حسن عبدالله الترابي زعيم الجبهة الإسلامية القومية، لتنظيمه بإبادة قبائل الفور والزغاوة كلية من دارفور. فقد وردت في إحدى وثائق الجبهة الإسلامية القومية السرية والتي بعنوان (الحركة الإسلامية وقبيلة الفور) جاء فيها؛ *(لقد توصلت الثورة إلى خلاصة بأن تتجاوز قبيلة الفور التي تحتل مكاناً إستراتيجياً لبث ونشر أفكار الحركة الإسلامية إلى دول غرب ووسط أفريقيا بالإضافة فهي تحتل منطقة ستكون الخطَّ الأخير للدفاع عن الحركة في حالة الانحصار. لهذا فقد تجاوزت الحركة الإسلامية هذه القبيلة وعملت لتقوية القوى الأخرى في دارفور الكبرى وأسكنت قبائل تشاديَة معدة تماماً في دارفور، بالإضافة إلى ذلك روجت الحركة الإسلامية للنزاعات والانقسامات بين العناصر التي تشكل سلطنةَ الفور «الفور والتنجر...الخ». الحركة الإسلامية لن تنعم بالاطمئنان حتى تحتوي هذه القبيلة أو تُباد كلية لضمان الجبهة الغربية)* [1].

(١) أبكر محمد أبوالبشر، دولة التعاقد الاجتماعي في السودان: ليست خياراً بل ضرورة، (القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٥م). ص ٧٨.

٦- كيف كانت نشأة النسيج الاجتماعي السوداني؟

كما أسلفنا، كانت نشأة النسيج الاجتماعي السوداني عن طريق المصاهرة والعلاقات الاجتماعية الطبيعية بين الشعوب المختلفة على إمتداد قرون عدة. زد على ذلك، جمعت الاستعمار الممالك والسلطنات المختلفة في دولة واحدة. هذه الوحدة لعبت دوراً مهماً في التقارب السياسي والاجتماعي بين الشعوب المختلفة، وذلك بفك قيود التحرك الحر داخل الدولة الموحدة، مما ساهم ايجاباً في توسيع قاعدة النسيج الاجتماعي على مستوى الدولة. لذلك يحتاج هذا النسيج إلى التأصيل المتين عن طريق ثقافة موحدة.

إبتداءً، يتطلب بناء الثقافة الموحدة، أن تعمل كل المجموعات الإثنية التي تعيش داخل الرقعة الجغرافية الواحدة، بالإعتراف والقبول المتبادل لبعضها، ومن ثمّ يمكن دمج الثقافات المختلفة في بوتقة واحدة تعبر عن وحدة الجغرافيا دون مسخ للثقافات المحلية المكونة للوحدة. فالعلاقات الاجتماعية بين الشعوب، هي علاقات ديناميكية متداخلة تؤدي في كثير من الأحيان إلى التزاوج بين الأجناس المختلفة، ففي العصور الحديثة، تطورت هذه العلاقات بفضل العولمة مما إدت إلى تسهيل التواصل البشري، ومن ثمّ إلى التقارب في استيعاب قيّم وقبول الثقافات المختلفة.

أمر آخر في مسألة الثقافة الموحدة طوعاً، هو تأصيل الوعي بالذات، الذي من شأنه أن يقود إلى التنمية الشاملة. ففي هذا، فإن الثقافة في معناها النهضوي، هي ترجمة عملية لمنظومة المفاهيم والقيم الأخلاقية والإنسانية والرؤى والأفكار، وتحويلها إلى معايير وقواعد ونظم لتغيير الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والإرتقاء به إلى ما هو أفضل وأنفع وأجدى للبشرية كافة. وبذلك تعمل على حفظ كيان المجتمع واستمراريته، وتغذيه بعناصر الحياة

التي تؤمن وتقوي مسيرته الخالدة، والرامية أبداً إلى فتح مغاليق الحياة والقطف مما تخبئه من طيبات لا ينالها الإنسان إلا بالجهد والمثابرة.

إذاً عندما تفسح المجال للثقافات المختلفة أن ترقى رُقِياً طبيعياً طوعياً، بعيداً عن التأثيرات والتوجهات السياسية، سيؤدي ذلك إلى تلاحم تلك الثقافات السودانية في المسار الطبيعي الخلّاق، وبالتالي إلى تعمير ثقافة غنية ومتميزة عن بقية شعوب العالم، وهذا بدوره سيؤدي إلى مساهمة بليغة جداً في التنمية البشرية ومن ثمّ السياسية والاقتصادية. وهذا يقودنا إلى أن التنمية البشرية، والتي من شأنها أن ترفع قدرات ومهارات البشر في كل المجالات الحياتية، هي أساس حلقات التنمية الشاملة في الدولة. فالمخرجات الناتجة عن التنمية البشرية، أي كل ما ينتجه البشر أو يطوره في ميادين الطبيعة، تلك المخرجات تكون على إتجاهين هما، إما تنمية شاملة ومتكاملة ومنسجمة، أو تنمية في إحدى الميادين الرئيسية بمعزل عن الميادين والمجالات الأخرى، مثال ذلك، الميدان الاقتصادى أو السياسى أو الاجتماعى أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية أو التنمية السياحية، ويمكن القول بأنها عملية تغيير اقتصادي واجتماعى على نحو إيجابي. نلاحظ أن بعض نظريات التنمية، كنظرية التحديث التي تنص على أنه يمكن تحقيق التنمية، من خلال اتباع عمليات التنمية التي تم استخدامها من قبل الدول المتقدمة حالياً، وتفترض هذه النظرية أيضاً أن مراحل التنمية في كل بلد، تكون في عملية خطية لذا على كل بلد من البلدان أن تمر عبرها. هذه النظريات تنظر إلى التعليم بوصفه عنصراً أساسياً لخلق المجتمعات الحديثة، لهذا تنظر إلى الدولة بإعتبارها لاعباً رئيسياً في تحديث المجتمعات المتخلفة، أي تقوية العلاقات الاجتماعية بين المجتمعات المختلفة عن طريق تطوير الحياة المدنية.

مما تقدم نخلص بأن التنمية الشاملة والمستدامة، تحتاج إلى تفاعل وتناغم حلقات الحراك الإنساني، أي الحلقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ففي

حالة الشعوب السودانية التي عاشت تجارب حكم مختلفة كل عن الآخر عبر تاريخها الطويل، نرى أن الوقت قد حان أن تمنح هذه الشعوب الفرصة لتنمية ثقافاتها، بعيداً عن التدخلات من الشعوب الأخرى، وهذا بالطبع سيؤدي إلى تلاحم هذه الثقافات والجماعات مع بعضها البعض في بيئة طبيعية خلاقة. هذا التلاحم الاجتماعي الطبيعي، سوف يقود إلى خلق مناخ وفلسفة سياسية ملائمة للأمة الجديدة في إدارة شئونها، وهذا بالطبع يتطلب الحكم الرشيد، الذي تتصرف فيه المؤسسات العامة والشئون العامة، في إدارة الموارد العامة من أجل ضمان سعادة الإنسان. هنا يبرز لنا مفهوم الحكم الرشيد على أنه نموذج جيد للمقارنة بين الاقتصاديات غير الفعالة. ونظراً لأن معظم الحكومات الناجحة في العالم المعاصر، تكون في الدول الديمقراطية الليبرالية، التي تتركز في أوروبا الغربية والأمريكتين وأستراليا ونيوزيلاندا، فالمؤسسات في تلك الدول لديها المعايير التي يمكن من خلالها المقارنة بين المؤسسات في الدول الأخرى. من هذا المنطلق، وتعزيزاً للحكم الرشيد، يمكن إصلاح مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني داخل الثقافات المختلفة في الدولة الواحدة.فالتطور في مجتمع ما، هو التلاحم الديناميكي بين حلقات الحراك البشري - الاجتماعي والسياسي والاقتصادي - فالوضع في السودان يتطلب أولاً أن يكون هناك تلاحم في المجتمع السوداني الكبير، وذلك أن يكون هناك إعتراف واحترام متبادل من جميع شعوب السودان لبعضها البعض، ومن ثمّ السعي إلى مصالحة مجتمعية بينها، والتي من شأنها أن تؤدي إلى خلق دولة الكل، وهو ما نسميه دولة العقد الاجتماعي، الخيار الذي لا مفر منه[1]. وستكون من المهامات الأولية والأساسية لدولة الكل، التشريعات والقوانين التي تقنن الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

(١) الدكتور/ منصور خالد، حوار مع الصفوة، الطبعة الثانية (الخرطوم: مدارك ٢٠١٠م). ص ١٠٧.

إن غربلة الموروثات والمكونات، وفلترة المفاهيم، مهمة جزئية من المهمة الكبرى وهي التغيير. والتغيير ما هو إلا تحول وانتقال من حال إلى حال، من القديم والسائد والمألوف، إلى الجديد الملبي لإرادة أفراد المجتمع، والمنعتق من القديم البالي. وهو مهمة كبيرة وصعبة إلا أنها غير مستحيلة، تتداخل فيها عوامل كثيرة، وتتم بجهد جماعي من أجل إصلاح الواقع، والتغلب على مشكلاته، والانعتاق من قيوده، بعد تهيئة المسرح للتغيير، أي بعد التنوير المستفيض. والتغيير يبدأ في عقل الإنسان، من أفكار ورؤى وأطروحات ثم تنتقل إلى الواقع، بهدف الترجمة العملية والتطبيق. وهنا يتجلى دور النخبة، فالنخبة ومنهم القادة، تقع على عاتقهم مسئولية التغيير. لذا تجدنا نكرر كثيراً، الدعوة إلى تصحيح الأخطاء المدمرة للمجتمع والتي وقعت فيها النخب المتعاقبة على السلطة، عن جهل وسوء نية على حد سواء.

إن إعادة بناء الهوية، بوعي المكان والزمان، في إطار التراكم التاريخي والحقائق القائمة، كالذي تم في دولة الإمارات العربية المتحدة العام ١٩٧١م، يعتبر مثل هذا البناء أحد الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها، من أجل الظهور على مسرح التاريخ، والمساهمة في التراكم البشري. فالذهنية الاستراتيجية، التي لا تستند إلى نية لإثبات وجودها، لا يمكنها التخلص من السلبية التي تعيشها. ولذلك فإن المجتمعات التي تمتلك الذهنية الاستراتيجية الثاقبة، والتي تنتج مفاهيم وأدوات ومجالات جديدة، حسب الظروف المتغيرة والمحيطة بهذه الذهنية، تستطيع أن تفرض ثقلها في مقاييس القوى الدولية. وبالمقابل، فإن المجتمعات التي تنسلخ عن الوعي بهويتها، من خلال انكسار راديكالي في ذهنيتها الاستراتيجية، ستجازف في قوة وجودها التاريخي. في حين أن المجتمعات التي تتعامل بذهنية جامدة، برفضها للمجتمعات الأخرى، فإنها ستنسلخ عن الوعي البشري المشترك ويتم رفضها. فالذهنية الجامدة، هي

التوجه الذي تسير فيه الدولة السودانية، منذ تأسيسها، رغم انفصال جزء كبير منها يعادل ثلث المساحة وثلث الموارد الطبيعية بما فيها الموارد البشرية، فكان الفشل حليفها. وعندما نقارن التأسيس العقلاني لدولة الإمارات، مع التأسيس الغير عقلاني للدولة السودانية، نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة، قد تأسست على هوية جامعة واعية، عملت على ترسيخ المواطنة الجديدة وسموها على الهويات الفرعية، مع المحافظة عليها. إذ ساوى دستور الدولة بين كافة مواطني الإمارات المتحدة، بإعتبارهم مواطني دولة واحدة، وعليه نشأت عملياً حقوق المواطنة التي تحفظ في ذات الوقت الهويات التقليدية في الدولة.

٧- دور المثقف/المتعلم في خلق الفتن العنصرية.

أوضحنا في الفقرات السابقة أن النسيج الاجتماعي القومي والإقليمي، قد نشأ على الفطرة، مما قاد الكثير من المهتمين بدراسة شأن المجتمعات البشرية أن يشيروا إلى أن السودان مقبل على خلق أمة منصهرة قوية. لكن الذي ظهر في العقود الأخيرة من تمزق للنسيج الاجتماعي، ينفي زعم الوحدة المرجوة. تشير أصابع الاتهام في تدمير النسيج الاجتماعي إلى المثقف/ المتعلم السوداني. لذلك تجد أن فئة النخبة الحاكمة هي التي زرعت النعرات العنصرية وسط الجمهور الآمن، أما فئة المثقفين السودانيين الذين خارج السلطة، فقد آثروا الصمت على أفعال الحكام، ولسان حالهم يقول «السكوت رضا».

هنا يبدو جلياً أن تاريخ السودان المشوه، قد قاد جميع السودانيين، وبخاصة أهل الشمال النيلي، أن يكونوا أسيرين للقهر النفسي من جراء الاستعمار الأول ١٨٢١م، الذي كان هدفه الأساسي نهب خيرات البلد من مال (ذهب) ورجال لاستعبادهم، بيد أن هذا الاستعمار نفسه قد سبقته اتفاقية البقط، والتي كان أحد بنودها توفير بشر ليستبدهم المسلمون مقابل المؤن الغذائية. لذلك قاد هذا القهر النفسي الإنسان السوداني، إلى بناء شخصيته من

مخلفات الماضي المرتبط بالضعف والهوان، الذي إنزرع داخله نتيجة للظروف التاريخية المذكورة من جهة، وإلى الظلم المنتظم الذي يمارسه الحاكم «الوطنى» من بعد. ففي ظل هذا الوضع، يحتاج السودانيون قبل أي شيئ آخر، إلى إزالة العاهة النفسية المرتبطة عضوياً بطرفي المعاهدة والاستعمار، ومن ثمّ إلى بناء الشخصية السودانية الخالصة فى مناخ معافى، يعزز تغلغل مكونات المجتمع السوداني المتعددة، دون أن يكون لذلك انفلات نحو أي منها، يقلل أو يهمش الآخر. هنا يلخص لنا د. منصور خالد في (حوار مع الصفوة) الأمر كله في «أن محنة السودان هي فقدان الوعي بالذات، هي الجهل المفضوح بالتراث الحضاري للأمة، هي عدم الإدراك للديناميكية الاجتماعية في العالم الذي نعيش فيه والذي يغذّ السير نحو القرن الحادي والعشرين في ثورة تقنية وعلمية لم يشهد لها التاريخ مثالاً، هي في الرفض المستريب أحياناً كثيرة أخرى للتلاحم المصيري بين قوى العالم النامي الذي يشق طريقه صعوداً نحو مستقبله الوارف.وانعدام كل هذه المميزات قد جعل من كل عناصر القوة في بلاد السودان عناصر ضعف وموات. فالدولة العصرية ليست هي اقتناء الآلات الحديثة وإنما هي تطور في العادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية[1].

إذاً تقتضي الضرورة أن يتحرر الإنسان السوداني من القهر النفسي، وأن بناء المستقبل يتطلب عدم الرؤية للماضي المشوه وكأنه يريد عزل الماضي تماماً، وهذا خطأ جسيم لأن البناء لا يقوم إلا على أساس. فالماضي هو ما مضى لا يمكن إرجاعه، لكن يجب على إنسان السودان ألا يكرر الماضي المشوه.

٨- هل اجتاحت الفتوحات الإسلامية بالفعل السودان؟:

ويبدو جلياً أن الإسلام قد انتشر في بلاد الحبشة والسودان بنفس الأسلوب

(١) الدكتور/ أحمد إلياس حسين، السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية، الجزء الثالث، (الخرطوم: فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثانية ٢٠١٢م). ص ١٧٨.

التبشيري، وليس عن طريق الغزوات والفتوحات الإسلامية. ففي إحدى المواقع يشير د. أحمد إلياس حسين، «أن الزعم الذي يفيد بالفتوحات الإسلامية لبلاد النوبة، هي مزاعم غير دقيقة وبالتالي لا يمكن الإعتماد عليها كمعلومة تاريخية حقيقية. فالمعلومات المتفق عليها عن الحروب المبكرة بين المسلمين والنوبة، تتحدث عن حملتين رئيستين فقط، في عامي ٢١هـ وعام ٣١هـ والتي سُمِيّ النوبة في أحداهما (برماة الحدق)»[١].

وتحدثت تلك المصادر أيضاً، عن صراع مستمر بين المسلين منذ دخولهم مصر وبين النوبة، في تلك الفترة ٢١هـ - ٣١هـ انتهت بالاتفاق الذي تم بين عبد الله بن أبي السرح والنوبة، وهو عبارة عن هدنة أمان، وركزت بنود ذاك الاتفاق على نقطتين فقط، الأولى: إنهاء الحرب، والثانية: تبادل الرقيق بالمؤن الغذائية. وفيه ورد، «ليس بيننا وبين الأساود عهد ولا ميثاق، إنما هي هدنة بيننا وبينهم. : إنما الصلح بيننا وبين النوبة على أن لا نقاتلهم ولا يقاتلوننا» ... «إنما صولحوا على أن لا نغزوهم ولا نمنع منهم عدواً»[٢]. بهذا جاء في بنود النقطة الثانية – كما ذكرت كل المصادر – أن يقدم المسلمون مؤن غذائية للنوبة مقابل الرقيق. وأتت الاختلافات فقط في عدد الرقيق وتفاصيل المؤن الغذائية. فقد جاء عن عدد الرقيق مرة ٣٦٠ وأخرى ٣٦٥. لكن الشيئ المؤكد في هذه المصادر التاريخية، عدم وقوع معركة فاصلة بين جيوش المسلمين والنوبة عام ٣١ه، وبالتالي لم تتوغل جيوش - العرب - المسلمين من مصر جنوباً في أرض النوبة، بل كانت الحرب سجالاً بين الطرفين، ولم يرد أن المسلمين هاجموا أو احتلوا أي مدينة نوبية، حسب ما ذكره د. أحمد إلياس حسين، إذاً هذا هو فقط اتفاق عبد الله

(١) المصدر نفسه ص ١٦١.

(٢) الدكتور/ الباقر العفيف، وجوه خلف الحرب: الهوية والنزاعات الأهلية في السودان، الطبعة الأولى (الخرطوم: مركز الخاتم عدلان للإستنارة والتنمية البشرية، ٢٠٠٧م)ص٢٤.

بن أبي سرح مع النوبة وكل ما خرج أو زاد على ذلك فهي خارجه. وهذا تأكيد على أن العرب لم يدخلوا السودان في وقت واحد، كما أنهم لم يدخلوه بأعداد كبيرة، بل كان دخولهم في شكل مجموعات صغيرة بغرض التجارة أو التبشير الإسلامي – بالطبع رجال دون رفقة زيجاتهم –، أكثرهم لم يكونوا من السلالات العربية. ولنا أن نتصور التأثير الديموغرافي لمثل هذه المجموعات التي دخلت بأعداد صغيرة، بالطبع لا يمكن أن تكون هي الأعداد الغالبة في المنطقة، بالمعنى الذي يؤثّر في تشكيل التكوين السكاني المحلي، ولا هي بالكثرة التي تؤدي إلى تغيير ملحوظ بالصورة المدعى عليه في ديموغرافية المنطقة، والتي بدورها قد تؤدي إلى طمس الهويات العرقية للسكان المحليين بالكامل، الشيئ الذي يجعل أفراد القبائل المستعربة، أن يتشبثوا بالعرق العربي وينكروا أصولهم النوبية.

٩- هوية السودان القومية:

الهدف من السرد التاريخي السابق هو، دحض دعاوي الهوية القومية العربية المفتعلة والتي أثبتت فشلها في السودان، فالواقع أن الناس لا تستطيع أن تتعايش فوق رقعة جغرافية واحدة، فيها يتبادلون المنافع وينظمون شئون حياتهم المختلفة، دون أن تكون تلك المعاملات قائمة على رؤية العيش المشترك، يشارك في تأسيسها كل المجتمعات داخل تلك الرقعة بهدف التعايش السلمي. بهذا المفهوم نجد أن هناك إشكالية مفتعلة للهوية القومية في السودان، هي إقحام ما يعرف بالمد العرقي العربي والحضاري الإسلامي، الذي من أهدافه بالطبع، إعادة إنتاج الإنسان السوداني داخل الهوية الإسلاموعربية، مستغلاً في ذلك التعريف الكلاسيكي للهوية، الذي يعني ذاتية الإحساس بالوحدانية والاستمرارية الشخصية، الإحساس بالانتماء إلي منظومة راسخة من القيم التي تكون الاتجاه العقلي والأخلاقي للمرء، وتعطى الأفراد خصائصهم المتفردة، أي أن الهوية إدعاء للعضوية، يستند إلى كل أنواع النمطيات مثل العرق، الجنس، النوع، الطبقة،

الطائفة، الدين، الثقافة ... إلخ. لكن في عصرنا هذا ترتبط هوية الشخص بكيانه السياسي، أي بحدود الدولة السياسية التي يعيش داخلها بغض النظر عن عرقه أو لغته أو دينه.

هنا نلاحظ أن أزمة الهوية في السودان، تحدث على مستويين إثنين، هما المستوى الشخصي والمستوى الاجتماعي. فعلى المستوي الشخصي، تنشأ الأزمة عندما تحين لحظة إحداث التوافق بين التماهيات الطفولية، وبين تعريف جديد وعاجل للذات، يقوم علي جهد يستمر كل الحياة. من أمثلة ذلك - التماهيات والمفارقات المثيرة للجدل - إدعاء أبناء قبائل الجعليين والدناقلة والشايقية وهم في الأصل نوبيون كوشيون، من الشمال النيلي بأنهم عرب، يقابل هذا الإدعاء نكران عرب الجزيرة العربية لعروبة السودانيين، وهم«العرب الأصلاء الأقحاح» ويحتلون مركز الهوية العروبية، ويتمتعون بصلاحيات إضفاء الشرعية أو سحبها من إدعاءات المستعربين. ونستدل هنا أولاً بقول أحد الكتاب السعوديين، «أن الفرد السوداني غير متصالح مع كون أن لونه «لونًا أسودا» لا غبار عليه .. كما أنه غير متقبل لحقيقة أن هناك «مكون أفريقي» يغلب على «مكونه العربي» بكل وضوح .. هذا الاضطراب النفسي - الإنكار الشديد للحقيقة التي يراها الكل- جعل الفرد السوداني يسلك سلوكا تعويضيا حالما تحط به الطائرة في أحدى المطارات العربية.. جعله شديد الحساسية لا يتقبل نقد الأخر العربي .. جعله يسعى بشتى الطرق لنيل الاستحسان من الأخر العربي.. وليس صعبًا تحديد مظاهر السلوك التعويضي للسودانيين عند التعامل مع العرب .. وسأذكر بعضا منها - أملاً منكم- ذكر اي سلوك تعويضي للشخصية السودانية خارج السودان شاهدتموه أو سمعتم به[1]:« إضافة لهذا يلخص د. الباقر العفيف أزمة الهوية في السودان في كتابه وجوه خلف الحرب: الهوية

(١) المصدر نفسه.

والنزاعات الأهلية في السودان. فيما ذكره شارلس تيلور في، «يمكن أن يلحق بالشخص أو لمجموعة من الناس، أذىً حقيقياً، وتشويهاً حقيقياً، إذا عكس لهم المجتمع الذي حولهم، صورة عن أنفسهم، تنطوي على الحصر والحط من الكرامة والاحتقار.» ويضيف د.الباقر العفيف، أن المركز «كان أبعد ما يكون من الإعتراف بالجنوبيين عندما سماهم (عبيداً)، وأبقاهم بالتالي، إذا استخدمنا مصطلح تيلور، (على مستوى أدنى من الوجود)»[1]. فنجد أن استنكار العرب لإنتماء السودانيين لهم، يسبب حرجاً بغيضاً للسودانيين في خارج البلاد، بعد أن انعكست هجراتهم للخارج خاصة إلى الدول الخليجية، وبدأوا يحسون بأن كرامتهم قد انحطت، ففي ظل مثل هذه الأوضاع الحرجة والمؤذية جداً، الرجوع للحق فضيلة، لذا على المستعربين الرجوع إلى أصلهم النوبي «عظمة ترهاقا».

في ورقة عن مشكلة الهوية في شمال السودان بتاريخ ٨/ ١٢/ ٢٠٠٩م للكاتب، مبارك عبد الرحمن أحمد[2]، أشار بأن الأزمة تتعلق «بالغموض» حول الهوية، إذ يذكر أن الشماليين وقفوا وجهاً لوجه أمام هذه الظاهرة، خاصة في أوروبا وأمريكا، حيث يصنف الناس حسب انتماءاتهم الإثنية والاجتماعية. ففي عام ١٩٩٠، عقدت مجموعة من الشماليين، اجتماعاً بمدينة بيرمنجهام البريطانية، لمناقشة كيفية تعبئة إستمارة المجلس البلدي، وخاصة السؤال حول الإنتماء الإثني. فقد شعروا أن أياً من التصنيفات الموجودة ومن بينها «أبيض، أفرو/ كاريبي، أسيوي، أفريقي/ أسود، وآخرون» لا تلائمهم. الذي كان واضحاً بالنسبة لهم إنهم ينتمون إلى «آخرون» ولكن الذي لم يكن واضحاً هو هل يحددون أصلهم «كسودانيين، أو كسودانيين عرباً، أو فقط كعرب؟». وعندما أثار أحدهم السؤال: لماذا لا نؤشر على فئة «أفريقي/ أسود»؟ كانت الإجابة المباشرة هي:

(١) مبارك عبدالرحمن أحمد، صحيفة سودانايل الإلكترونية ٨/ ١٢/ ٢٠٠٩م.

(٢) الدكتور/ أحمد إلياس حسين، السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية، الجزء الأول، (الخرطوم: فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثانية ٢٠١٢م). ص ٤٧.

«ولكننا لسنا سوداً» وعندما ثار سؤال أخر لماذا لا نضيف «سوداني وكفى؟» كان الجواب هو: «سوداني تشمل الشماليين والجنوبيين، ولذلك لا تعطي تصنيفاً دقيقاً لوصفنا»، ولوحظت ظاهرة الغموض حول الهوية كذلك، في الشعور بالإحباط والخيبة الذي يشعر به الشماليون، عندما يكتشفون لأول مرة، أنهم يعتبرون سوداً في أوروبا وأمريكا. وتلاحظ كذلك في مسلكهم تجاه المجموعات السوداء هناك. إطلاق كلمة أسود على الفرد الشمالي، المتوسط ، كانت تجربة تنطوي على الصدمة. ولكن الجنوبيين يرونها مناسبة للمزاح، فيقولون لأصدقائهم الشماليين: «الحمد لله، هنا أصبحنا كلنا سوداً » أو «الحمد لله، هنا أصبحنا كلنا عبيداً»، أما الحرج الأكبر فكان على مستوى الدولة، عندما اعترضت دول لبنان وسوريا والعراق، على انضمام السودان والصومال لجامعة الدول العربية، مما استدعى تدخل جمال عبد الناصر، الرئيس المصري آنذاك، الذي أقنع قادة تلك الدول بقبول عضوية السودان، وكان الإعتراض على أساس أن السودان كدولة لا تستوفي الشرط الأساسي، وهو أن يكون مواطنو الدولة المعنية عرب في المقام الأول. كان جمال عبد الناصر آنذاك، قد أطلق دعوة مفادها أن البحر الأحمر بحيرة عربية، وذلك لم يكن ليتحقق ما لم يتم ضم السودان والصومال وجيبوتي وإريتريا إلى حظيرة الدول العربية. لذلك فالهدف الأول من هذه الدعوة، كان يتمثل في استغلال الموارد المائية فى النيل والبحر الاحمر. فضلاً عن ذلك، كان جمال عبد الناصر بنزعته للقومية العربية الجامحة، يسعى إلى جمع أكبر عدد ممكن من الدول والشعوب، لمناصرة قضية العرب المحورية فى فلسطين[1]. لذلك نرى الوجود المبكر لمدارس البعثات المصرية فى السودان، مثل جامعة القاهرة الفرع، البعثات الدراسية لمصر ... إلخ. كل ذلك لم يكن من أجل سواد عيون السودانيين، إنما

(١) روبرت أو كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، مراجعة حلمي شعراوي، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٨م). ص ٢١.

مواصلة لترسيخ مشروع العربنة الناصرى، والذى صادف أهواء النخب الباحثة عن هوية تستر بها عورة توهان الإنتماء.

هذا ما كان على الصعيد الشخصي والفردي، أما على المستوى الاجتماعي، فتنشأ أزمة الهوية عندما يفشل الناس - السودانيون المستعربون - وهم يصنعون هوياتهم في الوطن الواحد، في العثور على نموذج يناسبهم تماماً. أو عندما لا يحبون - الشعوب الإفريقية الأصل - الهوية التي أُجبروا على تبنيها. ففي كل الأحوال، نخلص بأن العروبة هي مكتسب ثقافي، وليست موروثاً عرقياً كما يدعيها البعض، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تكون هي الهوية الآحادية، لسكان بلد فيه تباين واضح في التعددية العرقية والثقافية.

كما أوضحنا سابقاً في الدراسات التاريخية التي تشير إلى تعددية المجموعات الإثنية الهائلة، نجد في دراسات تاريخية أخرى تثبت أن الغالبية العظمى من سكان السودان الحاليين، هم من أصول نوبية بحتة ومن سلالات إفريقية أخرى، وذلك استناداً على مراجع وبحوث كثيرة من أهمها بحوث وكتابات د. أحمد إلياس حسين في (السودان:الوعي بالذات وتأصيل الهوية، الطبعة الثانية ٢٠١٢م) و د. سامية بشير دفع الله في (تاريخ مملكة كوش: نبتة ومروي، ٢٠٠٥م) وأيضاً في (تاريخ الحضارات السودانية القديمة). ومع هذا، تبني النخب الحاكمة «المستعربين» العروبة كعرق آحادي، وهؤلاء القوم - المستعربين - يسعون سعياً حثيثاً، للتلفح بثوب القومية العربية كأيديولوجيا، اعتقاداً منهم أنها سوف تحقق لهم مآربهم. هذا المسلك هو الذي قاد السودان أن يتجه نحو تغليب الثقافة العربية، على الثقافات الأخرى لأهل السودان، من ذوي الأصول الغير عربية. إن الاعتراف بحقيقة أن أغلب السودانيين نوبيين مستعربين - كما سيوضح لاحقاً، سيضعنا في أعتاب الطريق الصحيح للتحاور بين شعوب السودان المختلفة، حتى نرسي روح المحبة والوئام بين المجتمعات المختلفة.

إن النخب المتعاقبة على إدارة الدولة السودانية – بدءً من زعماء الممالك الإسلامية – عمدت إلى رفض فك الإشتباك بين العرق والمعتقد، وبالتالي تمّ استغلال الدين بإعتباره المدخل لترسيخ آحادية التوجه الثقافي، لاستدماج من هو غير العربي فى منظومة عرقية لا ينتمي إليها، فالإعتراف بحقيقة التعدد العرقي – إذ يستحيل دمج عرق في آخر –سوف يساعد المستعربين، ليس فقط في أن يصبحوا متسامحين مع معاصريهم من معتنقي الأديان الأخرى، وإنما أيضاً يساعدهم على أن يكِنوا لهم الاحترام، وأن يقبلوهم كما هم، وبلا دافع لفرض أي دين ما عليهم. وإذا ما تم ذلك، فإنه سيقود إلى الإعتراف والاحترام والقبول المتبادل بين كل معتنقي الديانات المختلفة.

من هنا أصبح أنه من نتائج عدم الإعتراف بواقع السودان التعددي، إفراز تغليب الثقافة العربية على الثقافات غير العربية. ولا يزال مضمون التعريف الأساسي للعنصرية، هو الاعتقاد بأن بعض العرقيات متفوقة والبعض الآخر متدنية. ففي هذا يقول روبرت كولينز «وقد بنيت العنصرية عميقة الجذور في السودان على الأساسين التاريخي والثقافي أكثر من بنائها على أساس اللون، وهي أيضاً عنصرية فردية ومؤسسية أكثر من كونها أيديولوجية.»[1] هذه النزعة العنصرية، هي التي قادت إلى تقسيم السودان إلى ثنائيات حادة، بين جزء عربي وجزء آخر غير عربي، وبين مسلمين وغير مسلمين، وبين مهمشين على الصعد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وغير مهمشين على تلك الصعد، أي أطراف ومركز. فأصبحت الهوية السودانية مصدر نزاع متعدد الوجوه، ومحوراً للصراع السياسي والديني والفكري والقبلي، وهو الصراع الذى حال ولايزال، دون أن تنمو في خضمه قومية سودانية تتوحد فيها الدولة. مثل هذا المسلك كان

(١) المصدر السابق .

يجد الدعم الغير محدد من الدولة، التي كانت وما زالت، تسخر كل إمكاناتها ومؤسساتها التعليمية والثقافية في تجذير هذا المفهوم. لقد قاد استبعاد التنوع التاريخي العرقي إلى مسألة نكران الأصل، سواءً عن جهل أو تعمد مقصود، ومن ثمّ إلى محاولات حثيثة لمحو التنوع المعاصر، ومن هنا نشأت الحملات المتوالية للأسلمة والتعريب، خاصة في جنوب السودان وكل الأطراف بما في ذلك أقصى الشمال السودانيمن قبل النخبة النيلية الحاكمة، وفي هذا تشترك كل الحكومات التى تعاقبت على فترات الحكم ما بعد الاستقلال، المدنية منها والعسكرية، بدرجات متفاوتة من القسوة. إن فرض الهوية العربية، والثقافة العربية إذ هي نقيض التعددية، ما جاء إلا لأنها تخشى الاختلاف، ولا ترضى بما هو أقل من أن يخلع الآخرون عناصر هوياتهم تماماً، وأن يتماهوا معها هي. وهي حالة يستحيل حدوثها، فقط من منطلق طبيعة الإنسان العرقية، وانسجامه مع خصوصيات التواصل المجتمعي، التي تعنيه نفسياً وثقافياً وتراثياً. وذلك بدليل أن هذا الصراع مستمر لأكثر من ستين عاماً في السودان.

يمكن أن نلخص بأن الهوية هي الارتباط بالوطن، لذلك فالهوية هي الارتباط العضوي بوسيلة المعاش، لذلك فإن أية هوية وطنية لا ترتبط بالأرض، فهي باطلة. هل يمكن للإنسان أن يعيش على العرق أو القبيلة؟ هل يمكن له أن يعيش على المعتنق الديني؟ ماذا يعني لشخص أوروبي عندما تقول له أنك عربيٌ؟ بالتأكيد، لا شيئ. لكن عندما تقول له أنك من الأردن، فإنه سوف يستوعب إجابتك، ويدرك تماماً من أية بقعة في العالم أنت. بالمثل عندما تخبر إنسان آسيوي بأنك جعلي، فإنه يتوه في تخيله، هل أنت من إفريقيا أم من جزر جنوب شرق آسيا، لأنهما موطن الإنسان الأسود. لكن عندما تخبره بأنك من السودان فإنه يدرك من أية بقعة في العالم أنت. لذا في حقيقة الأمر لا يعني أي شيئ عندما تخبر أي إنسان أنك مسلم أو مسيحي أو عربي أو دنقلاوي أو فوراوي، لأن المنتسبين لهذه

الفئآت يعدون بالملايين ومنتشرين في كل أنحاء الدنيا وبأعداد متفاوتة، لكن المتواجد بمفرده في العالم وبإسمه الفريد هو القطر، فلا يوجد في العالم دولة أخرى إسمها مصر، غير مصر التي توجد في قارة إفريقيا، ولا دولة غير العراق بهذين المسميين. فلِمّ البحث عن شيئ لا وجود له؟

١٠ - الخلاصة:

التعصب العرقي والقبلي والديني، الذي لا يزال متفشياً وسط المجموعات الاجتماعية السودانية، يجعلنا نصف المجتمعات السودانية بالمتخلفة والبدائية. أزاء هذا الوضع، فإن مسألة تطوير العملية السياسية والاجتماعية في السودان، تحتاج إلى جهد كبير من الجميع بالحوار الشفاف بين الفئآت الاجتماعية المختلفة. بدءً بالفئآت الليبرالية المثقفة والمتعلمة – وهم كثر – وهي الفئة التي نعتقد أن عليها واجب مبادرة الحوار الحر فيما بينها، ومن ثمّ يمكن لمخرجات مثل هذا الحوار أن تصل لعامة الشعب، إذ سوف تجد قبولاً حسناً، بدلاً من توجهات السياسيين الذين فشلوا فشلاً ذريعاً في بلورة فكر وطني جامع لإدارة الدولة. والسبب في ذلك أنهم ما زالوا دوماً يتشبثون بالآخر الخارجي في خلعون رداءهم ويريدون أن يرتدوا رداء ذاك الآخر الغريب، ورداء الآخر ليس مفصلاً لكسوتهم هم، فقط لأن منطق الطبيعة يقول هكذا. لا يمكن أن تصنع نفسك من إثنية آخر، لذا فإن هذه المجتمعات تحارب بعضها بعضاً بشراسة. لذلك تحتاج هذه المجتمعات في المقام الأول أن تكون في أعتاب الحضارة، وذلك بنبذ الحروبات بينها. وهذا لن يتم إلا بالتخلي عن التعصب القبلي الذي هدفه السيطرة على الآخر ومن ثمّ على السلطة. كما أن التعصب الديني ما هو إلا للتمكين لقيادة الإنسان كخطوة أولية للوصول إلى السلطة.

تأسيساً على الإعتراف والاحترام والقبول للثقافات المختلفة، يمكن أن نصل

إلى مرحلة نضج مفاهيمي حقيقي، يقودنا إلى تأسيس قناعات راسخة، ننظر بها إلى واقعنا الإثني والثقافي بنظرة شمولية، بعيداً عن الأهواء العرقية والمصالح الطائفية والعقائدية والإقليمية. وبالتالي ستؤسس لنا هذه النظرة الشمولية أرضية صلبة للمصالحة المجتمعية، وهي بدورها ستساعد على إعادة وحدة شطري السودان بقوة. إذاً الضرورة والواجب يقتضيان أن ندرس بتمعن تاريخنا الاجتماعي.

نختتم هذا الجزء من الكتاب بخلاصة أن التعصب العرقي المدعى، في غير بيئته الطبيعية، هو العامل الرئيسي الذي أدى إلى تدمير وخراب البلاد. ويبقى السؤال الموضوعي، ما العيب لو اقتدى السودانيون بمثل مواطني الولايات المتحدة الأمريكية؟ الذين أمّنوا على نعمة الحرية لأنفسهم ولأجيالهم القادمة، ففي ذلك يحدثنا فرانسيس فوكوياما أن«التجربة الأمريكية هي فريدة من نوعها، فالأمريكيون ولدوا متساوين. على الرغم من تنوع الخلفيات الاجتماعية والأعراق والمناطق التي أتت منها أسلافهم، فإنهم بمجيئهم إلى أمريكا، قد تخلوا عن هذه الهويات إلى حد كبير، وتم استيعابهم في المجتمع الجديد، دون تحديد للطبقات الاجتماعية بشكل حاد أو للانقسامات العرقية والوطنية السابقة. لذلك منعت البنية الاجتماعية والعرقية الأمريكية، بما فيه الكفاية لظهور الطبقات الاجتماعية الجامدة، والقوميات الفرعية والأقليات اللغوية. وبالتالي نادراً ما واجهت الديمقراطية الأمريكية، بعض الصراعات الاجتماعية الأكثر تعقيداً، من غيرها من المجتمعات القديمة[1]».

The American experience is unique insofar as Americans were born equal. despite the diversity of backgrounds lands and races to which American traced their ancestry on coming to America they abandoned those identities by and large and assimilated into a new society without sharply defined social classes or long-standing ethnic and national divisions. America's social and ethnic structure

(1)Fukuyama, Francis, (1992). The End of History and the Last man. Penguin Books, UK. P118

has been sufficiently fluid to prevent the emergence of rigid social classes significant sub-nationalisms or linguistic minorities. American democracy has therefore rarely faced some of the more intractable social conflicts of other older societies.

لذا تقتضي الضرورة بأن تفصل العصبية العرقية عن الدولة. وبهذا عندما تُبعد كل المسائل الخلافية بحيث لا تتدخل في إدارة شئون الدولة دستورياً، ويبقى القاسم المشترك الوحيد الذي يجمع السودانيين، هو البقعة الجغرافية أي السودان، حينئذ تصبح الهوية القومية للسودانيين التي لا خلاف فيها هي «السودانوية». لأن واقع الحال يقول أن الإنسان يُعرف بقطره، فالوثائق الثبوتية للشخص تبين إسمه وتاريخ ميلاده وإسم بلده الذي يتنمي إليه ونوع جنسه، مثلما الأقطار تُنسب للقارات، إذاً المسألة في الأساس هي تحديد الرقعة الجغرافية لمعاش الشخص، وهي عنوان الإقامة والمعاش. فلا مجال للجدل البيزنطي لإثبات ما يسمى ببرامج إعادة إنتاج القوميات السودانية المختلفة ودمجها في قومية واحدة، هي العربية.